Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير

السنة الثالثة ليسانس

النمو الاقتصادي مفاهيم و نظريات

الأستاذة المكلفة بالمحاضرات:

طالب دليلة

السنة الجامعية 2021/2020

تقديم

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن مفهوم النُّمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، مؤشراته، وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقًا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات.

كما أن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره من تقارب أو تباعد مستويات المعيشة، إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى المعيشة للأفراد، جعل الاقتصاديين يحاولون التعرف عل محددات هذا النمو الاقتصادي، وذلك انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة في أفكار كل من ادم سميث وديفيد ريكاردو ، وكذا نظرية شومبيتر واهتمامه بالمنظم والابتكارات التكنولوجيا إلى النظرية الكنزية ونموذج هارود دومار الذي يعد إلى الآن من أهم النماذج التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي ، إلا أنه يبقى نموذج سولو والنماذج التي أتت من بعده والتي ارتبط به

والتي أعطت لظاهرة النمو الاقتصادي تفسيرا جديد أقرب إلى الواقع وخاصة واقع الدول النامية في تفسير النمو الاقتصادي.

و غني عن الذكر أن محتوى هذه المطبوعة من نظريات وقواعد ليس من إبداع مؤلفها، و إنما هي قواعد مبسوطة في المراجع جمعناها وعرضناها بأسلوب رأينا أنه الأنسب لمستوى طالب كلية العلوم الاقتصادية. وإذ نقدم لطلبتنا و زملائنا هذا العمل المتواضع، نهيب بهم أن لا يبخلوا علينا بملاحظاتهم وتعليقاتهم حتى نستفيد منها لطبعات مقبلة بحول الله.

الفهرس

I. بين النمو و التنمية الاقتصادية

1- عموميات حول النمو الاقتصادي

1-1 تعريف النمو الاقتصادي

1-2 عوامل النمو الاقتصادي

أولا- التقسيم الأول

ثانيا- التقسيم الثاني

1-3 قياس النمو وأنواعه

2- التنمية الاقتصادية

2-1تعريف التنمية

2-2 قياس التنمية

3- أنماط التنمية واستراتيجياتها

3-1 استراتيجيات النمو المتوازن

أولا- دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

ثانيا- الطبيعة المكملة للطلب

3-2 استراتيجيات النمو غير المتوازن

II. نظريات النمو

1- نظريات النمو قبل سولو

1-1 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

أولا- مفهوم أدم سميث

ثانيا- مفهوم دافيد ريكاردو

ثالثا- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

2-1 نظرية شومبتر في النمو الاقتصادي

أولا- دور الابتكارات التكنولوجية

ثانيا- التدمير الخلاق

ثالثا- تقييم نظرية شومبتر

2-2 نموذج هارود- دومار

أولا- تحليل النموذج

ثانيا- تحليل هارود

1- معدل النمو الفعلي

2- معدل النمو المضمون

3- معدل النمو الطبيعي

ثالثا- تقييم النموذج

رابعا- تحليل دومار

خامسا- الانتقادات الموجهة للنظرية

2- النظرية النيوكلاسيكية للنمو

2-1 نموذج سولو

أولا- عرض النموذج

ثانيا- فرضيات النموذج

ثالثا- تحليل التوازن في المدى الطويل

رابعا- القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

حامسا- نتائج نموذج سولو

2-2 نموذج رامسي

أولا- النمو الأمثلي

ثانيا- عرض النموذج

ثالثا- القاعدة الذهبية

2-3 نموذج فون نيومان

أولا- عرض النموذج

ثانيا- نتائج النموذج

3- النظريات الحديثة للنمو

3-1 نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد

أولا- نموذج AK

ثانيا- نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة

ثالثا- دور الدولة في النمو الاقتصادي

1- حجم الدولة وعلاقته بالنمو

2- تحديد الحجم المثالي للدولة

3-2 نموذج النمو الداخلي لقطاعين

أولا- اختلاف التكنولوجيا للإنتاج والتعليم

ثانيا- نموذج يزاوى لوكاس

3-3 التقدم التقني والنمو الداخلي

أولا- توسيع أنواع السلع المنتجة

ثانيا- تحسين نوعية المنتجات

III. مكانة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي عبر النظريات

1- تأثير النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية Johnson

2- التجارة محرك للنمو نموذجKindelberger

3- العوامل فشل نموذج Kindelberger ونشأة نظرية التبادل المتكافئ

خاتمة

بين النمو و التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية والنُّمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد؛ إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنُّمو الاقتصادي يعني - في الغالب - حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي؛ إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما.

كما يلاحظ أن النُّمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النُّمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة.

إذًا فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وعلى نقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي: إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها

العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية: نظرية النُّمو الكلاسيكية، نظرية النُّمو النيوكلاسيكية، نظرية النُّمو الكينيزية، نظرية النُّمو الجديدة (الداخلية).

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية: نظرية الدفعة القوية، نظرية النُّمو المتوازن، نظرية النُّمو غير المتوازن، نظرية أنماط النُّمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النُّمو، نظرية التبعية الدولية.

هناك نوع من الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يصل إلى حد الاعتقاد بأنهما شيء واحد، إلا أنه لنمو خصائصه ومميزاته تجعله يختلف عن التنمية ومن خلال تحديد العلاقة بينهما يمكن إبراز الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

1- عموميات حول النمو الاقتصادي

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي حديثة نسبيا، و ظهورها في النظرية الاقتصادية يعود إلى فترات الحرب العالمية الثانية بالرغم من أن بعض المفاهيم المتعلقة بنظرية النمو الاقتصادي قد تم تناولها قبل هذه المرحلة، وهناك العديد من الاقتصاديين الذين اهتموا بالمجالات المتعددة للنمو الاقتصادي، ويتعلق الأمر خاصة ب: *A.Hansen, R.F Harrod, Kaldor, Lecaillon,E.Domar* وغيرهم من الاقتصاديين.

وقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الدخل الوطني، كما يرى آخرون أن النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة حجم السلع و الخدمات ويمكن من خلال ذلك إعطاء بعض التعاريف حول النمو الاقتصادي.

1-1 تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[i]، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[ii]، يعرف *Jacques Lecaillon* النمو الاقتصادي في كتابه " النمو الاقتصادي" هو مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل"[iii]، وحسب هذا التعريف فالنمو إذن هو نمو في الحجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة كما أن النمو الاقتصادي يتمثل في كونه ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية، وليست ظاهرة مؤقتة أو فورية خاصة في البلدان النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الادخار بسبب الفقر وضعف أنظمتها المالية من تعبئة تلك المدخرات المتوفرة في المجتمع.

ويعرف كذلك على أنه "الزيادة المتواصلة على فترة طويلة للكميات المعتبرة، والتي تواصلها يستلزم تحولا في الهياكل الاقتصادية"[iv].

أما الاقتصادي *S.Kuznets*[v] في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كما يلي" النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"[vi]، ويعرفه " جون ريفوار" بـ التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق

الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة.[vii]

وحسب تعريف "*Joseph Shumputer* " فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في مستوى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة"[viii]، وحسب هذا التعريف فإن النمو الاقتصادي يعني إذن حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث متوسط الدخل الفردي ماهو إلا النسبة بين الدخل الكلي على عدد السكان، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في هذه الحالة يشير إلى نمو نصيب الفرد في المتوسط من دخل المجتمع الكلي، ونستنتج من هذا أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وإنما هو أكثر من ذلك، بحيث يعني حدوث تحسن في المستوى المعيشي للفرد يعكسه زيادة نصيبه من الدخل الكلي.[ix]

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[x].

ويمكن أن نستخلص بأن النمو الاقتصادي هو مفهوم مادي يطلق على الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الفردي خلال فترة من الزمن ويقاس بمعدل النمو السنوي.

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية:[xi]

1-يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي

يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

2-أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم .

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية؛ حيث النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج والوسيلة الرئيسية لتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع.[xii]

2-1 عوامل النمو الاقتصادي

وهناك تقسيمين:

أولا- التقسيم الأول: هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد النمو الاقتصادي، وتؤخذ هذه العوامل على شكل مجمعات وتتمثل في كل من العمل ، رأس المال والتطور التقني إلا أنه يبقى من الصعب تحديد أي من هذه العوامل الثلاثة يلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي لأن هذا يتوقف على خصائص كل اقتصاد و مدى تطوره.

أ- **نوعية اليد العاملة:** يحدد كل من عدد السكان والإدارة في العمل لدى أفراد المجتمع، عرض العمل، والعنصر الأهم في كل هذا هو نوعية اليد العاملة سواء تعلق الأمر بحالتها الصحية أو بمستواها التكويني وكفاءته.[xiii]

ب- **رأس المال:** يعرف رأس المال في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، كما يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل النمو الاقتصادي أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو و التنمية الاقتصادية[xiv] ، وأن توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي.[xv]

ج- **التقدم التقني و الإبداع:** إن المعارف العلمية و التقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع .[xvi]

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل و عمليات الإنتاج والتي تسمح

بزيادة و نمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا غلى تطور النظام الاقتصادي ككل.[xvii]

وفي ظل هذه الشروط، وإذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلابد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي(Y)، ومخزون رأس المال(K) حجم العمل المستخدم(L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T) و يمكن كتابة هذه العلاقة كمايلي: $Y= (K ,L,T)$

وتعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

ثانيا-التقسيم الثاني: من جهة أخرى فقد قام(*Mc Connell*1990) بتقسيم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، إلى أسباب مرتبطة بجانب العرض وأخرى مرتبطة بجانب الطلب:[xviii]

من جانب *العرض* لدينا:

أ- كمية و نوعية الموارد الطبيعية

ب-كمية و نوعية الموارد البشرية

ت- المتوفر من السلع الرأسمالية

ث-التكنولوجيا

وكلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كافي من عرض الموارد المالية ممثلا في الادخار، وتكنولوجيا متطورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران يساهمان في النمو الاقتصادي، ويرتبطان بجانب الطلب وهما :[xix]

أ- تزايد الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي استعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج القومي الإجمالي[xx] .

ب-الاستخدام الأفضل للموارد: إن الاستخدام الكامل للموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا بتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

ويوضح الشكل البياني (2-1) خط إمكانيات إنتاج الدولة (AB) والذي يمثل البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والاستخدام التام لعوامل الإنتاج؛ والنمو الاقتصادي في هذه الحالة يمثله انتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى الأعلى أي الانتقال من AB إلى A_1B_1 والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

الشكل (1): إمكانيات إنتاج الدولة

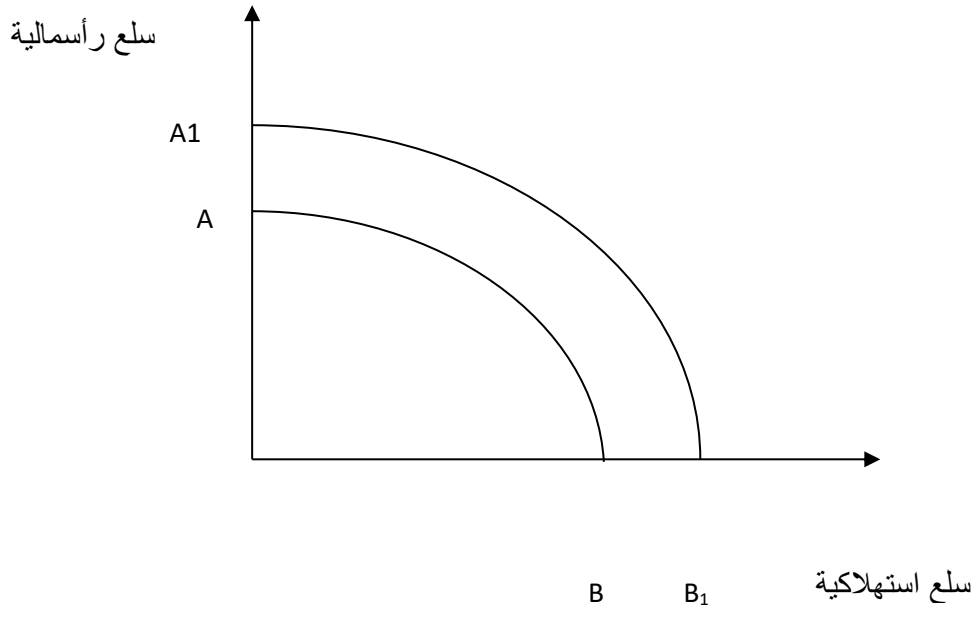

المصدر: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، المرجع السابق، ص 199.

وبالرغم من أهمية عوامل الطلب، فإن لعناصر العرض تأثيرا مهما على النمو الاقتصادي وهي العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين من S إلى S_1 وهذا ما يوضحه الشكل (2-2).

الشكل (2): العرض الكلي

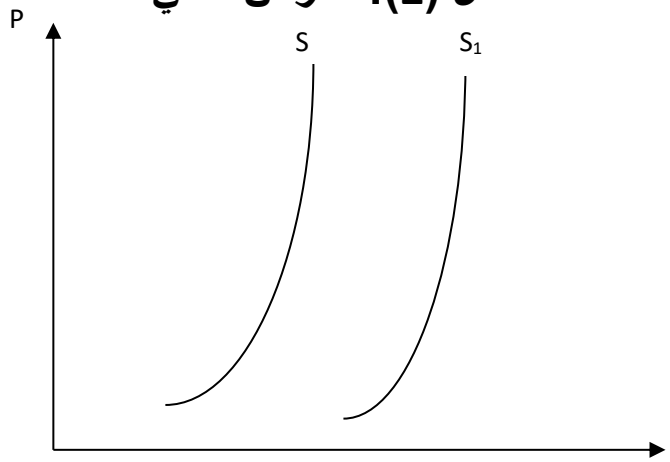

المصدر: توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، المرجع السابق، ص 199.

يعكس انتقال شكل العرض الكلي إلى اليمين إلى مقدار الزيادة في حجم إنتاج الحقيقي للبلاد، والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين:

1. زيادة كمية الموارد المتاحة
2. زيادة إنتاجية تلك الموارد

تتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية

اليد العاملة وتخصصها ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية.

ومن خلال هذا التحليل الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال عن طريق توفر ادخار بقدر كافي يوجه نحو استثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل ممثلة في النظام المالي والمصرفي.[xxi]

3-1 قياس النمو وأنواعه

عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة t بالعلاقة التالية:[xxii]

معدل النمو الاقتصادي= الدخل الحقيقي للفرد للفترة (t) - الدخل الحقيقي للفرد للفترة (t-1) / الدخل الحقيقي للفرد للفترة (t-1)

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة الأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار، حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار، ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى:[xxiii]

أ- **النمو الاقتصادي الموسع** (Croissance extensive) : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

ب- **النمو الاقتصادي المكثف** (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن .

2- التنمية الاقتصادية

1-2 تعريف التنمية

تعدّدت تعاريف التنمية، حيث يعرفها" صبحي محمد قنوص[xxiv] "على أنها" تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"، وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم[xxv]، كما عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي ، كما يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي .[xxvi]

وكما ذكرنا سابقا يجب التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، وبوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية[xxvii]، ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:[xxviii]

أ- تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان.

ب- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن، وتتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

إذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره - فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[xxix].

ويرى بونيه "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في

مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والاستراتيجية الملائمة.

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن - بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها - إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول: إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

- ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية

✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2008 - 2009، ص 4.

2-2 قياس التنمية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة(ONU[xxx]) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP[xxxi])، بإصدار مقياس لتنمية والمتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990، يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل أخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس "GDI"، أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي "HPI" والذي أضيف سنة 1997، حيث عند التطرق إلى

التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر، غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة، وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.[xxxii]

3- أنماط التنمية واستراتيجياتها

3-1 استراتيجية النمو المتوازن

تستند هذه الاستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، و روستين-رودان) بعين الاعتبار ما يلي:[xxxiii]

أولاً - دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبلد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، نظراً لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك، والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، نظراً لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقًا معتبرا لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانياً- الطبيعة المكملة للطلب

حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية، ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

من الانتقادات المقدمة لاستراتيجية النمو المتوازن :[xxxiv]

أ- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.

ب- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

ت- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.

ث- عدم واقعية مشروع كهذا، نظراً لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه .

2-3 استراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الاستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، ومن الرواد الأساسيين لهذه

النظرية نجد هريشمان[xxxv] حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.[xxxvi]

ومن الانتقادات الموجهة للاستراتيجية النمو غير المتوازن :[xxxvii]

- أنها تهمل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات والتنمية.
- أن هذه الاستراتيجية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد، وهذا غير واقعي.
- أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.

- إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية وفي ضوء الندرة في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

- رغم الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن المذكورة أعلاه والنمو غير المتوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الاستراتيجي، وكون لا توازن موجود لا مفر منه، فإن كل استراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج أم لا، وإمكانية تلاؤم كل استراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.[xxxviii]

نظريات النمو في الفكر الاقتصادي

يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية، والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، ثم تليها نظرية شومبتر والتي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية والنظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود ودومار في نموذجهما، غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو و النماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير و من خلال هذا المبحث سوف نعالج مختلف نظريات النمو الاقتصادي الذي من روادها الاقتصادي *Solow*.

1- نظريات النمو قبل سولو "SOLOW"

تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو[xxxix] للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956 "*A Contribution to the Theory of Economic Growth*" متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود و دومار في تفسيرهما للنمو الإقتصادي.

1-1 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

أولا- مفهوم "أدم سميث"

لا يعتبر"سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع، إلا أنه يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح

بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي، بالإضافة إلى القطاع الصناعي فحسب "سميث" هناك عامل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية[xl]، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان، وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي بدوره يؤدي إلى الركود نظرا إلى تناقص المردودية في القطاع الزراعي، غير انه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.[xli]

ثانيا- مفهوم "دافيد ريكاردو"

يقوم "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المر دودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي،

ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.[xlii]

يعطي كذلك دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.[xliii]

ثالثا- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيكيون بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضاً كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج.[xliv]

بالإضافة إلى ما سبق، عدم قدرة تطبيق نظرية "روبرت مالتيوس"[xlv] على الدول المتقدمة؛ نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخول، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير الأجر الحد الطبيعي، بالإضافة إلى تزايده بمعدل معتبر؛ مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة.[xlvi]

2-2 نظرية شومبتر في النمو الاقتصادي

أولا- دور الابتكارات التكنولوجية

يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل " شومبتر"[xlvii] للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز " شومبتر" خمسة أصناف من الابتكارات:[xlviii]

1- إنتاج سلعة جديدة.

2- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج .

3- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

4- الحصول على مواد أولية جديدة .

5- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

ثانيا - التدمير الخلاق

لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية، أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار، ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد، والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى للأسعار منخفض، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات، ويذهب

كذلك في تفسير الفترات الطويلة (50-40سنة) للابتكارات، المسماة بدورات " كوندرتياف *Kondratief* [xlix]" المتمثل في :[l]

- القطن، الحديد و الآلات البخارية، بالنسبة لسنوات (1842-1780)
- السكك الحديدية بالنسبة لسنوات (1897-1842).
- الكهرباء، الكيمياء و السيارة ، التي تبدأ من السنة 1898.

ثالثا - تقييم نظرية " شومبتر"

من الانتقادات الموجهة إلى "شومبتر" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية، ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع " كارل ماركس"[li] ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير، الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى زواله.[lii]

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه " شومبتر"، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات دورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.[liii]

2-3 نموذج هارود- دومار

أولا- تحليل النموذج

يعتبر نموذج هارود-دومار[liv] كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكنزي للنمو؛ حيث يبين نموذج هارود-دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الإعتبار كل من العرض والطلب .[lv]

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار، وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.[lvi]

ثانيا - تحليل هارود

يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:[lvii]

1- معدل النمو الفعلي:

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)، بافتراض ما يلي :

- الادخار الإجمالي S كدالة خطية s للدخل الوطني Y: $S= s\ Y$
- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت : $k=K/Y=\Delta K/\Delta Y$

و بالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية؛ $I=S$ و $I\equiv\Delta K$ نتحصل على :

$$I = \Delta K = k\Delta Y = sY = S$$

ومن العلاقة : $k\Delta Y = sY$ لدينا: $g = \Delta Y/Y = s/k$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

2- معدل النمو المضمون:

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته،[lviii] ومن أجل تحديد هذا المعدل، نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف و c المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل، مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نتحصل على :

$$s\ Y_0 = c(Y_1-Y_0).....(1)$$

حيث :

$c(Y_1-Y_0)$: يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة .

$s\ Y_0$: الادخار المحقق .

ومن العلاقة السابقة(1) نتحصل على:

$$g_w=(Y_1-Y_0)/Y_0=s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، حيث

المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي ، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.[lix]

3- معدل النمو الطبيعي

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الإنتاجية العاملة a، ويرمز له بـ g_n ، وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $g_w=S/C$ ومعدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث n ،a، c خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين g_w وg_n هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.[lx]

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $g<g_w$، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي، والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g أقل من g_w ، حيث التوازن بين معدل النمو المضمون والطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s، ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب، عكس ذلك إذا كان g_n أكبر من g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى

أخذ قيم أكبر من g_w، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.[lxi]

ثالثا- تقييم النموذج

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود- دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل[lxii]، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.[lxiii]

بالإضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود-دومار تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها(استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضاً، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.[lxiv]

رابعا- تحليل دومار:

يعتبر دومار أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، ويتحقق الاستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة التشغيل الكامل لما يكون الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي، اشتغل دومار في هذا النموذج بالاستثمار في النظام الاقتصادي، حيث اهتم بالعرض والطلب، فمن جانب العرض نجد أن الاستثمار يؤدي إلى الزيادة في

الطاقة الإنتاجية للنظام الاقتصادي، ومن جانب الطلب نجد أنه أحد مكونات الطلب الكلي، إذ أن زيادته تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بشكل مباشر وبفعل آلية المضاعف، إذن كانت إشكالية دومار تدور حول قيمة الزيادة اللازمة في الاستثمار التي تجعل الزيادة في الدخل تساوي الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق التشغيل التام.

أسس دومار تحليله على مجموعة من الفرضيات:[lxv]

- يفرض أن الاقتصاد مغلق.
- تكلم على مستوى معين من الناتج في ضل عمالة كاملة.
- جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة.
- يفرض أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- يفرض أن علاقة الميل الحدي للادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.
- المستوى العام للأسعار ثابت.

ومن خلال الإشكالية التي وضعها دومار نرى أنه طرح نموذجه من خلال التوازن بين الزيادة

المحققة في جانب العرض والتي تمثلت في زيادة الاستثمار والزيادة المحققة في جانب الطلب والتي تمثلت في زيادة الدخل لذا سنحاول عرض النموذج من هذا المنطلق حيث لدينا:

$$\Delta Y = \Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} \ldots$$

ΔY : الزيادة السنوية في الدخل

ΔI : الزيادة السنوية في الاستثمار

α : الميل الحدي للادخار

$1/\alpha$:مضاعف الاستثمار.

δ : الزيادة في الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة من النقد المستثمر أو الإنتاجية المتوسطة للاستثمار ، وتعادل $\Delta Y/I$

ولتحقيق التوازن مع ضمان التشغيل التام لابد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب، وعلى ذلك تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

$$\Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} = I\delta$$

وبقسمة كل من الطرفين على I ثم نضرب في α نحصل على:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha \cdot \delta.$$

يتضح من ذلك أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة يلزم أن ينمو الاستثمار و الدخل

بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار α في الإنتاجية المتوسطة للاستثمارδ .

رغم الإسهامات الهامة لنموذج هارود-دومار باعتباره أول نموذج للنمو تطرق لمسألة استمرار النمو دون تعرضه لأزمات متكررة، إلا أنه لم يتوصل إلى تفسير حقيقة نمو دخل الفرد على المدى الطويل أو كيفية المحافظة على مسارات نمو مستقرة، ليأتي بعد ذلك سولو ليحاول الإجابة عن المشكل المطروح من طرف هارود-دومار حول الفجوة بين معدل النمو المضمون ومعدل النمو الطبيعي من جهة وشرط حدوث التوازن بين المتغيرات الرئيسية الثلاث للنموذج،(معدل الادخار، معدل نمو القوى العاملة، معامل رأس المال/الناتج).

خامسا- الانتقادات الموجهة للنظرية :

اذا كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الاوربية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق او الإقلاع الى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الامريكية - فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافاً كبيراً ، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الاخيرة ، وان كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار ، فكما يلاحظ ان محددات النمو طبقاً لنموذج هارولد دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقراً التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ، ومن ثم الاستثمار ، من دخلها القومي المنخفض اساساً ، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الاساسية ، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية او ارباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها .

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج، فإنه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو.[lxvi]

2- النظرية النيوكلاسيكية للنمو

ثمة العديد من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

تهدف نظرية النمو المعاصرة إلى تبني نماذج يمكن أن تولد نموا طويل الأجل و مستمرا في الدخل الفردي والتأكيد على أن معدل النمو الطويل الأجل لا يعتمد

فقط على معلمات د وال الإنتاج والمنفعة، وإنما أيضا على عوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والتعليم والصحة...إلخ وبالتالي أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيرا عن العملية التنموية بكاملها.

النظريات النيوكلاسيكية كانت من الأوائل التي حاولت تقديم تفسيرات مرضية من بين هذه النظريات نجد النظرية المقترحة من طرف روبرت سولو في سنوات الخمسينات والتي عرفت انتشار واسع وكانت تسمى أيضا بنظرية النمو الخارجي، ومن بين النظريات الحديثة نجد نظرية النمو الداخلي والتي حجزت لها مكانة هامة، حيث ظهرت من أجل تصحيح المفارقات والاختلافات التي عرفتها النظرية الكلاسيكية، وقد أعطت أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي ولديها علاقات كثيرة فيما يخص السياسة الاقتصادية، خاصة البحث والتطوير، بالإضافة لهذه النظريات نجد نظرية التغيرات المؤسساتية لدوكلاس نورث والتي حملت أفكار مختلفة عن سابقيها.

تنبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود-دومار، وهذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو، والمتمثلة في نموذج ذات سلع واحدة، والذي يخدم في نفس الوقت الإنتاج والاستهلاك؛ بفضل نموذج سولو نتج العديد من التفسيرات للنمو، من بينها نموذج النمو لأمثلية الاستهلاك.

1-2 نموذج سولو

يمثل نموذج Solow إسهاما كبيرا في النظرية النيوكلاسكية للنمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى أنه يعتبر أول شكل رياضي ساعد على الكثير من الأعمال التجريبية في مجال النمو الإقتصادي.

و قد صمم نموذج Solow ليظهر كيف أن النمو في مخزون رأس المال ، النمو في عنصر العمل ، و التقدم التكنولوجي تتفاعل في إقتصاد ما و كيف يمكنها التأثير على إجمالي الناتج الوطني من السلع و الخدمات.

سنقوم ببناء هذا النموذج بإتباع العديد من الخطوات التالية:

هو التعرف على جانب العرض و الطلب على السلع، حيث تلعب دورا Solowالخطوة الأولى لبناء نموذج للنمو فمن خلال التأكيد على العرض و الطلب على السلع يمكننا أن نرى ما الذي Solow مركزيا في نموذج يحدد حجم الإنتاج الذي تم إنتاجه عند أي نقطة زمنية.

أولا- عرض النموذج

يعتبر نموذج Solow من النماذج القاعدية لتحليل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويقوم هذا ، النموذج على جملة من الفرضيات[lxvii] :

- لقد افترض سولو أن تكون دراسته في اقتصاد مغلق أي (الناتج مساوي للدخل والاستثمار مساوي للادخار) مع معدل الادخار خارجي، وأن الاقتصاد ينتج سلعة مركبة واحدة.

- العوائد السلمية لعوامل الإنتاج ثابتة.

- الاقتصاد مكون من قطاعين، قطاع العائلات وقطاع المؤسسات، ويتميز بالمنافسة التامة.

- نمو العمل والتقدم التقني خارجيا، ويعتبر التقدم التقني حيادي من وجهة نظر هارود.

- إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج.

سنتطرق في هذا التحليل مباشرة النموذج سولو الذي يحوي التقدم التقني، وفي ما يلي البناء النظري للنموذج:**2**[lxviii]

المتغيرات الخارجية هي :العمل الكلي (N) و مؤشر فعالية العمل أو(التقدم التقني(A).)،

المتغيرات الداخلية في النموذج فتتمثل في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y(t)=F((K(t),A(t),L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، و يقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

ثانيا- فرضيات النموذج:

من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف

بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.[lxix]

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي:[lxx]

$$\lim_{K\to 0}(F_K)=\lim_{L\to 0}(F_L)=\infty;\ \lim_{K\to \infty}(F_K)=\lim_{L\to \infty}(F_L)=0$$

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ $dK(t)/dt=sY(t)$، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dL(t)/dt=nL(t)$؛ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة آسية $e^{\lambda t}$ ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالأتي:[lxxi]

$$dk(t)/dt=sf[k(t)]-(n+\lambda)\ k(t)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(a)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بـقيمة k^* من k بحيث :

$$sf[k^*]=(n+\lambda)\ k^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن $dk(t)/dt=0$.

يعتبر هذا النموذج ديناميكي، حيث يصف سلوك اقتصاد يتقارب نحو توازنه في الأجل الطويل، وبتعبير آخر هذا الاقتصاد يعود دائما نحو توازنه بسرعة معينة في حالة ما تعرض لصدمة خارجية تبعده عنه.

في إطار هذا التحليل، مصطلح التوازن في المدى الطويل ومصطلح التقارب يعتبران مرتبطين إلى حد بعيد خلال الزمن وبمساعدة كل من التوازنات المتتالية في الأجل القصير و ديناميكية تراكم رأس المال ستقود الاقتصاد ليتقارب نحو توازنه في المدى الطويل.

ثالثا- تحليل التوازن في المدى الطويل

سنقوم بتحليل تطور الاقتصاد عبر الزمن من أجل تشخيص توازنه في الأجل الطويل، ولتبسيط التمثيل سنعبر عن المتغيرات بواسطة وحدة العمل الفعال، لذلك سنقسم كل متغيرة علىAN ليصبح لدينا :

$\tilde{k} = \frac{k}{AN}$ مخزون رأس المال لكل وحدة عمل فعال

$\tilde{Y} = \frac{Y}{AN}$:الإنتاج لكل وحدة عمل فعال

بما أن دالة الإنتاج$Y = f(k, AN)$ تتميز بعوائد سلمية ثابتة يمكن قسمتها على ANلنحصل على

دالة الإنتاج لكل وحدة عمل فعلي، والتي تكتب

$$\hat{y} = f\left(\frac{k}{AN}, 1\right) = f(\tilde{k})$$

تشير هذه الصياغة إلى أن الإنتاج لكل وحدة عمل فعال$\hat{y}$ هي دالة في مخزون رأس المال لكل وحدة عمل فعال $\tilde{k}$ ، أي أن الناتج يعتمد فقط على رأس المال، بغض النظر عن الحجم الإجمالي للاقتصاد.

خصائص الدالة $f(\tilde{k})$ هي نفس خصائص دالة الانتاج $f(k, AN)$:[lxxii]

$f(\widetilde{k})$ متزايدة $\frac{\partial f(\check{k})}{\partial \tilde{k}} > 0$

$f(\widetilde{k})$ متناقصة $\frac{\partial^2 f(\check{k})}{\partial \widetilde{k^2}} < 0$

يمكن وصف التطور خلال الزمن لمحزون راس المال لكل وحدة في الشكل النهائي التالي:

$$\tilde{k} = sf(\tilde{k}) - \tilde{k}(a + n + \delta)$$

هذه المعادلة تمثل المعادلة التفاضلية القاعدية لنموذج Solow حيث:

$sf(\tilde{k})$ الاستثمار لكل وحدة عمل فعال.

$(a + n + \delta)$هذه العبارة يمكن تسميتها المعدل الفعلي لاندثار مخزون رأس المال لكل وحدة عمل فعال.

ويمكن توضيح النموذج في الشكل التالي:

الشكل (3): التمثيل البياني لنموذج *SOLOW*

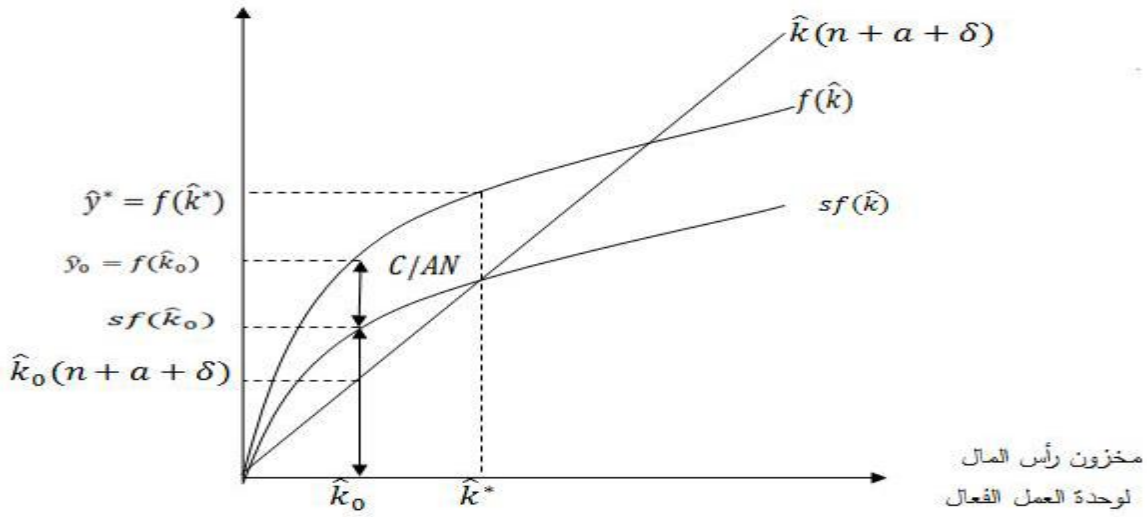

Isabelle Cadoret, Econométrie appliquée(Méthodes-Applications-Corrigés), 2édition, Edition De BoeckUniversité, Belgique, 2009, p73.

شرح الشكل:

منحنى الاستثمار لوحدة العمل الفعال$\left(\widetilde{\ }\right)$sf هو نسبة لمنحنى الإنتاج$\left(\tilde{\mathrm{k}}\right)$f .

الاستهلاك الفعلي الفردي (C/AN) يعطى بالفرق الموجود بين المنحنيين$\left(\tilde{\mathrm{k}}\right)$f و $\left(\mathrm{sf}\left(\tilde{\mathrm{k}}\right)\right.$.

مستقيم المعادلة$(a+n+\delta)\widetilde{\ }$ يمر عبر المبدأ حيث يمثل اندثار$\tilde{\mathrm{k}}$.

المسافة العمودية بين المنحنى$\left(\tilde{\mathrm{k}}\right)$sf و المستقيم$(a+n+\delta)\tilde{k}$ تمثل التغير في مخزون رأس المال لوحدة العمل الفعال.

مثال: الاقتصاد الموجود في النقطة$\tilde{k}_0$ ، أين يكون$\left(\tilde{k}_0\right)$sf أعلى من$(a+n+\delta)\tilde{k}_0$

أي عندما يكون التغير اللحظي في$\tilde{\mathrm{k}}$ موجب ، سيرتفع مخزون رأسماله$\tilde{\mathrm{k}}$ حتى يصل إلى مستوى مخزون رأس المال لوحدة العمل الفعال التوازني$\tilde{\mathrm{k}}^*$ ، في هذه النقطة يكون$\mathrm{sf}\left(\tilde{\mathrm{k}}^*\right) = \tilde{\mathrm{k}}^*(a+n+\delta)$.

و$\tilde{\mathrm{k}}^*=0$ ، مخزون رأس المال لوحدة العمل الفعال سيستقر عند مستواه التوازني $\tilde{\mathrm{k}}^*$، عند هذه النقطة يكون الاقتصاد في حالته المستقرة.

يمكن أن نستنتج فكرتين أساسيتين من تحليل نموذج Solow :

- مهما كانت حالت الاقتصاد الابتدائية سيتقارب في الأجل الطويل نحو توازن مستقر.
- الاقتصاد في حالته التوازنية يتميز بمخزون رأس مال$\tilde{\mathrm{k}}^*$ والذي ينمو بمعدل ثابت مساوي إلى مجموع معدل نمو التطور التقني ومعدل نمو السكان(a+n)،

و هذا النموذج يفترض هذين المعدلين خارجيين، إذن الاقتصاد في التوازن ينمو بطريقة ثابتة وخارجية.

رابعا- القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n وλ معطاة، يوجد قيمة واحدة $K^* > 0$ توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار s، وإذا رمز لها بـ $K^*(s)$ ، مع $dK^*(s)/ds>0$، وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $c^*=(1-s).\ f[k^*(s)]$ ، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ:[lxxiii]

$$c_{or}=f(k_{or})-(n+\lambda)\ .\ k_{or}$$

حيث : k_{or} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـ c^* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{or} .

خامسا - نتائج نموذج سولو

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون:[lxxiv]

- نسبة رأس المال على العمل ، الإنتاج والاستهلاك للفرد تنمو بمعدل λ .
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل $n+\lambda$.
- معدل الأجر $e^{\lambda t}[f(k^*)-k^*f'(k^*)]$ ينمو بمعدل λ .
- معدل المردودية لرأس المال يساوي$(f'(k^*)$ وهو ثابت .

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية الانتقالية (*Dynamique de transition*)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر؛ حيث بقسمة المعادلة (a) على k نتحصل على معدل نمو رأس المال g_k:[lxxv]

$$g_k \equiv (dk(t)/dt)/\, k = (s.(f[k(t)])/k) - (n+\lambda) \ldots\ldots\ldots (b)$$

ومنه فإنه لما تكون k نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s.f[k(t)$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة $n+\lambda$ ، وبالتالي فإن معدل النمو g_k هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية، بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي $K(0)>k^*$ ، فإن معدل النمو ينخفض في الزمن.

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات s، n ،λ ، و نفس قيم Y^* وK^* في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم K وY في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها K وY يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن، أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية، فإذا كان معدل الادخار

في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.[lxxvi]

لكن هذا النموذج رغم الاسهامات الهامة التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي إلا أنه أفرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تؤخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها *SOLOW* في بناء نموذجه و التي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم التقني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج سولو حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطور وأكثر فائدة تحليلية.

2-2 نموذج رامسي (RAMSEY)

أولا- النمو الأمثلي

بعد قيامنا بتفسير القاعدة الذهبية على أنها وضعية التوازن في المدى الطويل، بالإضافة إلى أنها وضعية شبه مستقرة، فعندما يكون الاقتصاد في تلك الوضعية فإن الاستهلاك الفردي يكون أعظمي، يتمثل نموذج النمو الأمثلي في المرور من وضعية التوازن في المدى الطويل إلى مسار الاستهلاك الذي يسلكه الاقتصاد، وعليه فإن نموذج "رامسي"[lxxvii] يسمح بإعطاء أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار عن طريق أفضلية الوكلاء، ومن أجل تفادي مشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات، يتم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد ألا وهو العامل الإداري، والذي يمكن أن نمثله بالمخطط، أفضلية هذا الوكيل الوحيد ممثلة بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا.[lxxviii]

ثانيا- عرض النموذج

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، ذات نفس دالة الإنتاج من الشكل $Y=F(K, AL)$، والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو، وأنها تنتج سلعة واحدة، بالإضافة

إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها؛ أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n، ودالة منفعتها غير المنتهية زمنيا تعطى كالأتي :[lxxix]

$$\int_0^T e^{-\rho t} u(c(t))dt$$

بحيث : ρ يمثل معدل الأفضلية للحاضر، حيث كلما كان مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي.

وعليه فإن في الزمن $t+1$، يتم التقسيم بين الاستهلاك c_{t+1} و الاستثمار k_{t+1} عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t، وبالأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص

$$dk_t / dt = \dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

رأس المال للسكان الإضافيين $n*k$، يمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار حسب الشكل الأتي:

إذن النمو الأمثلي حسب رامسي يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية :

$$Max \int_0^{\infty} e^{-\rho t} u(c) dt$$

$$\dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

تحت الشرط التالي :

ذات قيمة ابتدائية لـ k تساوي : K_0/N_0

يتم حل هذا النظام عن طريق تقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي :[lxxx]

$$\frac{\dot{c}}{c} = \sigma(c)\left[f'(k) - \delta - n - \rho\right]$$

بحيث : $\sigma(c)$ تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك .

ثالثا- القاعدة الذهبية

إن استقرار هذا النموذج يتمثل في كون $dk/dt=0$ و $dc/dt=0$[lxxxi] ، ومن المعادلة المتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفرد، نستخرج قيمة رأس المال

$$f'(\hat{k}) = \delta + n + \rho$$

للفرد اللازمة $\hat{k}$ كما يلي[lxxxii]:

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة، وبالتالي

$$f'(k^*_{or}) = \delta + n$$

فإن القاعدة الذهبية لرأس المال وإهتلاكه تكتب:

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى، إذا كانت القيمة $\hat{k}$ لرأس المال أقل من k^*_{or} ، فإن قيمة التخفيض مرتبط بقيمة معدل التفضيل للحاضر، وكلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل لاهتلاك رأس مال الفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية.[lxxxiii]

3-2 نموذج فون نيومان(John Von NEUMAN)

أولا- عرض النموذج

يعتبر "فون نيومان"[lxxxiv] أول من قام بدراسة مشكل النمو في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كل فائض يستثمر في كل فترة، ويتمثل نموذجه في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو أمثلي(أي أكبر مقدار للنمو)، بحيث في هذا النمو، تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المستثمرة مرة ثانية)، وهي مستنتجة من هذه الأخيرة ولكنها لا تعتبر كمصدر لتنسيق اختيار الأفراد.[lxxxv]

من خصوصيات النموذج ما يلي :[lxxxvi]

- n سلعة ، بحيث يمكن أن تكون مدخلات($Input$) أو مخرجات($output$).
- m التقنية الموجودة من اجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر، ومن أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هي a^j ومصفوفة المخرجات هي b^j وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج(A ,B).
- حدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x_j من الشعاع X ذات m عنصر .

وعليه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان $AX \leq BX$ أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX، وحتى يكون هناك نمو، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض لـ n سلعة، ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة مايلي:

$$(1+g)AX \leq BX$$

ثانيا - نتائج النموذج

استطاع فون نيومان أن يبين وجود زوج (X^*, r^*) والتي توافق قيمة النمو العظمى r^* لـ r، *وبوضع فرضيات* على المصفوفة A وB، وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي *(Programme dual)* المتمثل في إيجاد نظام للأسعار P ومعدل الربح n (أو فائدة) أصغري بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم، وهذا ما يستلزم أن كل حل للبرنامج ابتدائي (*programme primal*) (X^*, r^*) يرافقها حل لبرنامج ثنائي (P^*, n^*)، بحيث معدل النمو الأعظم يرافق معدل الربح الأصغر n^* ، وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي تحصل عليها نموج سولو لسلعة واحدة.[lxxxvii]

3- النظريات الحديثة للنمو

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي(*Théorie de la croissance endogène*)، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.[lxxxviii]

1-3 نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد

أولا - نموذج AK

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال(K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري، ويعطى النموذج العام لنموذج AK كما يلي[lxxxix]:

$$Y=AK$$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ $y=Ak$ ، والإنتاجية المتوسط والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A ، وبتعويض $f(k)/k=A$ في المعادلة (b)[xc] لنموذج سولو نتحصل على:

$$g_k = sA -(n+\lambda)$$

ومادام $y=Ak$ و $c= (1-s)y$ ، فان معدل نمو للناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية لـ g_k..

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجية AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث $\partial g_y/y = 0$ وهذا من أجل كل المستويات لـ y .

ثانيا - نموذج ذو آثر الخبرة وانتشار المعرفة

تَمَكن رومر (*Romer* ,1986) من إعطاء نَفَسٌ جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية،

يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_I هذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:[xci] $Y_i = F(K_i, K L_i)$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K و L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i كما هو منظور في نموذج سولو؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوجلاص:[xcii]

$$Y_i = A \cdot (K_i)^{\alpha} \cdot (KL_i)^{1-\alpha}$$

حيث : $0 < \alpha < 1$

وبوضع $y_i=Y_i/L_i$ ، $k_i=K_i/L_i$ ، و $k= K/L$ ، ثم بوضع فيما بعد $y_i=y$ و

$$y / k = \tilde{f}(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

k_i/k ، الناتج المتوسط هو :

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i *بتثبيت* K وL، وبتعويض $k_i=k$ نتحصل على :

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وهو غير مرتبط بـ k ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0< \alpha <1$.

$$da / dt = \dot{a} = w + ra - c - na$$

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي :

حيث: w تمثل الأجر وa تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = \rho - \left[\frac{u''(c).c}{u'(c)} \right] (\dot{c}/c)$$

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)}$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية :

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ ؛ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:[xciii]

$$\dot{c}/c = (1/\theta)(r - \rho)$$

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha}$-δ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي) ، ومع العلم أن $\alpha < 1$، فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل α -1عن طريق ضريبة جزافية (*forfaitaire*)، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

ثالثا - دور الدولة في النمو الاقتصادي

1-*حجم الدولة وعلاقته بالنمو*:

لقد تعرضت مختلف النقاشات المتعلقة بحجم الدولة إلى مسألة آثار الإنفاق العام على الإنتاج الكلي، حيث نجد أن التحليل الاقتصادي يسمح بعرض موقفين متعارضين، فحسب نظرية الموازن الريكاردي (*équivalence Ricardienne* التي طرحها (*R.Barro,*1974)[xciv]، فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي نظرا لوجود ظاهرة المزاحمة

للإنفاق الخاص، من جهة أخرى يرى الكينزيون أن الإنفاق العام هو الوسيلة المفضلة لتثبيت الإنتاج عند مستواه الأمثل.

وبعيدا عن نقاشات المدارس الاقتصادية قامت عدة أبحاث تجريبية بدراسة أثر الإنفاق على الإنتاج، حيث بين كل من (*D.A.Aschauer*,1989)[xcv] و(*A.H.Mannell*,1992)[xcvi] الدور الايجابي لنفقات الاستثمار، حيث كانت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال العام 0.39 و0.34 على التوالي، وبرر كلا منهما أن انخفاض الإنتاجية بالو.م.أ في سنوات السبعينات إلى انخفاض الاستثمار العام، وهذا ما اقتضى ضرورة إدخال رأس المال العام في صياغة دوال الإنتاج حسب منظور (*E.D.Holtz*, 1988) [xcvii].

ومع ظهور نظرية النمو الداخلي للنشأة (*Croissance endogène*) ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الايجابية لصالح الإنتاجية الحدية إلى تغيير في خطة إنتاج الأعوان الخاصة التي أصبحت تنتج أكثر، وبالتالي أصبح هذا النوع من الإنفاق كضرورة في سيرورة الأسواق وفي الدفاع عن حقوق الملكية، وفي نفس الوقت وسيلة هامة لتطوير الهياكل القاعدية، من جهة أخرى أدت نفقات الاستثمار الموجهة لرأس المال البشري إلى رفع فعالية عنصر العمل، مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

لحد الآن لازلنا نعتبر الإنفاق العام كمتغير آلي للوصول على النمو المثالي، لكن من خلال استقراء للأدب الاقتصادي نجد رؤية أخرى تتعلق بجعل مستوى تدخل الدولة كمتغير داخلي أين يتسبب النمو الاقتصادي في ارتفاع الإنفاق العام.

قامت عدة دراسات بتجريب هذه الرؤية باستخدام اختبار السببية لـ*Granger*[xcviii] كأبحاث (*K.H.Ghali*,1998)[xcix] و *J.Loizides* و

(*G.Vamvoukas*,2005)[c]التي بينت التفاعلات الديناميكية ما بين حجم الدولة ونمو الاقتصاد باستخدام تقنية التكامل المتزامن والوصول إلى وجود علاقة سببية ما بين حجم الدولة والنمو الاقتصادي.

من جهة أخرى إن ارتفاع حجم الإنفاق عن مستوى معين من قد يؤدي إلى آثار سلبية عن النمو وهذا ما نلمسه في بعض الخطابات السياسية، هذه الأطروحة قام بها كل من *D.R.Avila* و(*R.Strauch*,2003)[ci] حيث بيّنا أن الإفراط في الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي واستخداما في تقدير التكامل المتزامن طريقة FM (*Fully modified*) فقط وهذا ما يعيب هذه الدراسة.[cii]

2- تحديد الحجم المثالي للدولة:

إن معظم الدراسات السابقة الذكر أثبتت وجود علاقة سببية ما بين حجم الدولة (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاحمة الذي يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

لقد حاول *P.Liau* و[ciii](*F.Renversez*, 1988) نمذجة هذا الأثر مع تحديد كميته من خلال النماذج العملياتية، وهذا بالاستعانة بعدة دراسات تجريبية تناولت هذا الموضوع، حيث أن هذه الاعتبارات السابقة كانت محل اهتمام كل من (*Barro*, 1990) و (*Army*,1995) في صياغة الحجم المثالي للدولة.

أ- **نموذج R. BARRO (1990):**

يتمثل دور الدولة في سياسة الإنفاق العام يفترض نموذج بارو(*Barro*,1990)[civ] أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من

أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، كما أنه يفترض أنه يمكن للنفقات العامة أن تؤثر إيجابا ليس فقط على مستوى المتغيرات لكن أيضا على معدل النمو الاقتصادي، بالمقابل يؤثر تمويل هذه النفقات سلبا على مستويات النمو، وهذا ما يسمح بتحديد مستوى معين من النفقات التي تحقق أعلى مستوى للنمو، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي: [cv]

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha}$$

مع : $0 < \alpha < 1$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابتτ؛ إذن $G=\tau Y$ ، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة[cvi] تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة

$$r + \delta = (1-\tau) \cdot (\partial Y_i / \partial KA_i)$$
$$= (1-\tau) \cdot \alpha A \cdot k^{-(1-\alpha)} \cdot \mathrm{G}^{1-\alpha}$$

يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي :

وعليه فإن:

$$g = (1/\theta) \cdot \left[\alpha A^{1/\alpha} \cdot (L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha} \cdot (1-\tau) - \delta - \rho\right]$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

$$r+\delta=\alpha A^{1/\alpha}(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}(1-\tau)$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين،الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-\tau$ والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، والحد $\tau^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.[cvii]

ب-منحنى ARMY (1995):

لقد اقترح (*Army*,1995) منحنى أين بين فيه مختلف آثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فحسب *Army* لا يمكن تطبيق القاعدة في ظل غياب الدولة مما سيؤدي إلى عدم احترام قوانين الملكية، وبالتالي سترتفع تكاليف المعاملات الاقتصادية الشيء الذي ينتج عنه انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الإنتاج ،إذن يجب تدخل الدولة عن طريق إنفاقها العام من أجل تخفيض هذه التكاليف وخلق محيط ملائم للاستثمار، لكن ابتداء من مستوى معين لحجم الدولة سيبدأ النمو بالانخفاض وبالتالي الانتقال من التأثير الايجابي إلى التأثير السلبي.

وقد جمع *Army* هذه التفاعلات في دالة من الدرجة الثانية أين يكون معدل النمو الاقتصادي دالة تابعة لحجم الدولة وفق الصيغة التالية:

$$O = \alpha_0 + \alpha_1(G/Y) + \alpha_2 (G/Y)^2 + K + \xi \ldots\ldots \text{©}$$

حيث يمثل O نسبة نمو الناتج الإجمالي و (G/Y) نسبة الإنفاق العام الناتج المحلي و ξ حد الخطأ عند التقدير.

قام كل من(*L.Gallaway, R.Vedder*,1998)[cviii] بتقدير حجم الدولة في الاقتصاد الأمريكي للفترة 1947-1997 باستخدام المعادلة التالية:

$$O= A+B(G/Y)-C (G/Y)^2+\partial T + eU$$

حيث يمثل T الزمن وU معدل البطالة، حيث كان الحجم المثالي للدولة 17.5 %ثم قاما بتمديد فترة الدراسة بين (1796-1996) باختبار العلاقة التالية:

$$O= A+B(G/Y)-C\ (G/Y)^2+\partial T + eW$$

حيث يمثل T الزمن وW هو متغير يقيس عدد سنوات الحرب بالنسبة لكل 10 سنوات، حيث كان الحجم المثالي للدولة 11.1%.

هنا تجدر بنا الإشارة إلى أنه قبل القيام بتقدير علاقة الانحدار © لابد من اختبار البيانات لتحديد فترات تزايد أو تناقص العلاقة الخطية الموجودة بين (G/Y) ونسبة نمو الناتج المحلي، لأن المتغيرة المفسرة (G/Y) مصحوبة بمتغيرات تفسيرية أخرى قد يكون لها هي الأخرى دور في تفسير الناتج الإجمالي وبالتالي سنتفادى مشكلة الانحدار الزائف.

2-3 نموذج النمو الداخلي لقطاعين

أولا- اختلاف التكنولوجيا للإنتاج والتعليم

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\alpha} \cdot (uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B \cdot [(1-v) \cdot K]^{\eta} \cdot [(1-u) \cdot H]^{1-\eta}$$

مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو (*Rebelo*, 1991) من استعمال دالتين للإنتاج لـ كوب دوجلاص:[cix]

حيث : Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية ورأس المال المادي) و0< A,B هما عاملان تكنولوجيان؛ و كل من α، η يمثلان نسبة رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع، وهي محصورة بين *0* و *1*، وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع، وبافتراض **أن** $\alpha <$ ηفإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K و H، وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي، وفي الحالة النظامية كل من u و v

$$g_c = (1/\theta)\cdot\left[A\alpha\cdot(vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$

ثابتة و C ، K ، H وY تنمو بنفس المعدل g^*، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

في هذا النموذج الحد $A\alpha\,(vK/uH)^{-(1-\alpha)}-\delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي لرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r .

إن مردودية رأس المال البشري ورأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v :

$$\left(\frac{\eta}{1-\eta}\right)\cdot\left(\frac{v}{1-v}\right)=\left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)\cdot\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة KوH المخصصة للإنتاج.[cx]

ثانيا- نموذج يوزاوى-لوكاس ((UZAWA-LUCAS (1988))

يتوافق نموذج هذا الأخير مع نموذج *Rebelo* ،عندما لا يحتاج إنتاج

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\alpha} \cdot (uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B \cdot (1-u) \cdot H$$

رأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:[cxi]

بوضع $w=K/H$ و $X=C/K$ ،وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو g_c للاستهلاك و معدل نمو g_u لـ u :

$$g_c = (1/\theta) \cdot \left[\alpha A \cdot u^{(1-\alpha)} w^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$
$$g_u = B \cdot (1-\alpha)/\alpha + Bu - X$$

وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات u، w، X لهما قيم ثابتة، ومعدل

$$g^* = (1/\theta \cdot [B - \delta - \rho]$$

نمو مشترك لكل منها Y، C، K، H هو :

ورأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u التالية :

$$u^* = [(\theta - 1)/\theta] + [\rho + \delta \cdot (1-\theta)]/B\theta\varphi$$

3-3 التقدم التقني والنمو الداخلي

أولا- توسيع أنواع السلع المنتجة

يعود استعمال دالة الإنتاج ذات عدة سلع إلى العديد من الدراسات منذ

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot \sum_{j=1}^{N} (X_{ij})^{\alpha}, \qquad 0 < \alpha < 1$$

السبعينات، وهي تأخذ الشكل التالي :[cxii]

حيث : Y_i هو الناتج، L_i العمل وX_{ij} تمثل الكمية المستعملة من النوع j من السلعة الوسيطة، وكل من عوامل دالة الإنتاج X_{ij} وL_i لهما إنتاجية حدية متناقصة، ولهما وفورات حجم ثابتة، ويعني الشكل التجميعي المنفصل $(X_{ij})^{\alpha}$ أن الناتج الحدي للسلعة الوسيطة j مستقلة عن الكمية المستعملة من السلعة j'، وهذا يعني أن اكتشاف منتوج جديد لا يؤدي إلى إهمال المنتوج الموجود.

يسمح التقدم التقني من رفع N(عدد السلع الوسيطة)، وحتى يتسنى لنا دراسة أثر الزيادة لـ N، نفترض أن السلع الوسيطة تقاس عن طريق وحدة قياس موحدة،

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot N \cdot X_i^{\alpha} = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot (NX_i)^{\alpha} \cdot N^{1-\alpha}$$

وأنها مستعملة بكميات متساوية $X_{ij}=X_j$ (وهو محقق في حالة التوازن)، وعليه تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

وعليه من أجل قيم معطاة لـ L_I و NX_I، فإن الحد $N^{1-\alpha}$ يبين أن Y_I يزداد مع N، وكذلك من أجل قيم معطاة لـ L_I فإن الزيادة للسلع الوسيطة NX_I على شكل زيادة في N وX_I معطاة، لا يؤدي إلى تناقص المردودية، وبفضل هذه الخاصية يظهر مصدر النمو الداخلي في دالة الإنتاج، يتم تحديد معدل النمو عن طريق اختيارات العائلات ومستوى التكنولوجية، بالإضافة إلى تكلفة الاختراع لمنتوج جديد، بحيث انخفاض تكلفة الاختراع ترفع من المردودية ومنه زيادة معدل

النمو، بالإضافة إلى آثر الحجم، أي أن زيادة كمية العمل ترفع من معدل النمو.[cxiii]

ثانيا- تحسين نوعية المنتجات

يتم في هذا النوع من النماذج إلى اعتبار تنويع المنتجات لنمط معين كبدائل تقترب من المنتجات السابقة، حيث إذا قمنا بتحسين تقنية أو منتوج معين، فإن الطريقة الجديدة تؤدي إلى القضاء على التقنية أو المنتوج السابق، أي إيجاد سلع ذات نوعية أحسن، تسمح من استبعاد ريوع المحتكرين السابقين، وعليه فإن هذا النوع من التطور يشبه التطور الذي عرضه "شومبتر" عن طريق التدمير الخلاق.[cxiv]

يستعمل منتجي السلع النهائية N صنف من العوامل الوسيطة، وكل نوع من السلع يسجل في سلم نوعية معين، بحيث أن تحسينات ناتجة عن مجهودات الباحثين، وعليه لديهم الحق المطلق في استعمال السلع الوسيطة التي قاموا بتحسينها، وبافتراض أنه يوجد أسلوب وحيد لتوليد منتوج ذات نوعية عظمى، وعليه بفضل الوضعية الاحتكارية المؤقتة بحوزة المخترع، يختلف النموذج تنويع المنتجات عن النموذج الحالي، غير أنه لديهم نفس العوامل التي تدخل في تحديد معدل النمو، حيث أنه يزداد عن طريق نسبة الادخار ومستوى التكنولوجية، ويتغير بصفة معاكسة بنسبة تكاليف البحث والتطوير، والنموذجين يتنبأن كذلك أثر الحجم؛ الممثلة بكميات ثابتة، كالعمل غير المؤهل ورأس المال البشري.[cxv]

مكانة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي عبر النظريات

تلعب التجارة الدولية دورا رئيسيا ومهما في تحقيق التنمية لما ترجع به من فوائد وعوائد على الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد الدولي المتبادل واستغلال الفرص المتاحة، وبالرغم من أن التجارة الدولية للدول النامية في وضعها الحالي غير مرضي تماما، إلا أن هذا لا ينفي الدور المهم الذي تقوم به التجارة الدولية في تعظيم المنافع و تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق أهدافها في التنمية.

1- تأثير النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية JOHNSON

إن الأبحاث حول الروابط والعلاقات بين التنمية الاقتصادية والمبادلات الدولية، تطورت في اتجاهين :من جهة، تدور حول تأثير المبادلات الدولية على التنمية الاقتصادية، والطرق التي من خلالها يتم هذا التأثير، من جهة أخرى، تم بأثر التنمية الاقتصادية على طبيعة توجه وشروط المبادلات مع الخارج، من بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر التنمية الاقتصادية على المبادلات الخارجية نجد *Harry Johnson*[cxvi] الذي ربما أعطى المساهمة الأكثر أهمية، سوف نقتصر على ذكر النتائج للبحث الشامل ل*Johnson*، الذي فيه يدرس تأثير مختلف أنواع النمو على المبادلات الخارجية والذي يميز ثلاث توجهات للنمو:[cxvii]

نمو محايد(*Neutral Growth*)، نمو له اتجاه خارجي (*Pro-trade biased growth*)، نمو له اتجاه داخلي(*Anti-trade biased growth*).

فحسب اصطلاح *Johnson* يقال أن النمو" حيادي "عندما تكون زيادة الدخل الوطني الناتجة عن التنمية الاقتصادية ترافقها زيادة نسبية للواردات، وعند زيادة الواردات تكون أكبر نسبيًا من زيادة الدخل، أي إذا كانت التبعية الاقتصادية للبلد

بالنسبة للخارج ترتفع، فالنمو يقال أنه" مؤيد التجارة "(*Pro-Trade*)، بالعكس عندما تكون زيادة الواردات أقل نسبيًا من زيادة الدخل، أي أن التبعية الاقتصادية للبلد تتناقص، يقال أن النمو " مضاد بتجارة" (*Anti-Trade*)، ويذكر بالإضافة إلى هذا حالتين متطرفتين للنمو، يمكن أن يصبح" فوق مؤيد التجارة" -*Ultra*) (*protrade*إذا كانت الواردات تمتص أكثر من الزيادة الكلية للدخل، بحيث أن الطلب على المنتجات المحلية يتناقص، أو أن النمو يصبح " فوق مضاد للتجارة" (*Ultra-anti Trade*) إذا كان أكثر من الأغلبية من الزيادة في الدخل تمتصها المشتريات من المنتجات المحلية.

في هذا الإطار بحث *Johnson* عن تأثير الأنواع الثلاثة الاصطلاحية للنمو على التجارة الخارجية، حيث وضع نموذج يضم، بلدين صناعي والأخر زراعي، منتوجين منتوج مصنع(له مرونة طلب مرتفعة[cxviii]) والمنتوج الآخر يمثل الأغذية (الطلب عليها غير مرن)، عاملين رأس المال والعمل، إن أثر النمو على الواردات يتبع سلوك الإنتاج والاستهلاك الذي يعبر عنه شكليًا بالمرونة الداخلية للعرض والمرونة الداخلية للطلب، الأثر المركب من هذين المرونتين يحدد الأثر النهائي للنمو على المبادلات إذا تغير الأثرين في نفس الاتجاه، الأثر المركب يكون بوضوح مؤيد التجارة أو ضد التجارة، في حالة التغيرات المتعاكسة، فإن موازنة بسيطة لا تكفي لتوضيح الأثر النهائي.

فإذا ارتفع مثلا حجم رأس المال، اليد العاملة تنتقل من الصناعات التي تستخدم بكثافة العمل نحو الصناعات التي تستخدم بكثافة رأس المال، وحتى أن جزء من رأس المال يغادر الصناعات الأولى للتوظيف في الثانية، هكذا تراكم رأس المال يجلب انخفاض للإنتاج الزراعي، وارتفاع للإنتاج الصناعي، إن هذا التراكم

سيكون له أثر ما فوق مؤيد للتجارة في البلدان الصناعية وأثر ما فوق مضاد للتجارة في البلدان الزراعية .

إن الأثر على الاستهلاك ليس مشابها، بتراكم رأس المال ترتفع نسبة الدخل المنفق على المنتجات الصناعية وسيكون له بالنتيجة أثر مضاد للتجارة في البلدان الصناعية، وأثر مؤيد للتجارة في البلدان الزراعية مادام أن التأثيرات المتبادلة للإنتاج والاستهلاك مكنت من استنتاج أن الأثر النهائي سيكون في البلدان الصناعية، بين فوق مؤيد للتجارة ومضاد للتجارة، بينما في البلدان الزراعية بين ما فوق مضاد للتجارة ومؤيد للتجارة.

إن فائدة نموذج *Johnson* تكمن في دراسة العلاقة بين التصنيع والتجارة الخارجية، فلا تكمن فقط في اكتشاف أنه في ظروف حرية التبادل، التنمية الاقتصادية يمكن أن تتكون لها آثار مضادة للتجارة، لكن أيضا وخاصة في التفريق بين الآثار المتغيرة التي يمارسها تراكم رأس المال، والتقدم التقني على التجارة الخارجية لبلد صناعي ولبلد منتج للمواد الأولية، ومع ذلك فهو لا يبين إلا آثار ابتدائية ناجمة عن تغيرات العوامل المدروسة بدون مواصلة التطورات السلوك في التسلسل والمراحل المتتالية للتنمية الاقتصادية

.

2- نموذج كندلبرجر C. KINDELBERGER " التجارة محرك للنمو"

على غرار التحاليل الكلاسيكية النيوكلاسيكية، ظهرت تحاليل في مجال التجارة كمحرك للنمو من أبرزها تحليل*Kindelberger*[cxix] حيث ترى أن التجارة وسيلة من شأنها تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي، ووفقا لذلك عليها أن تعتمد على قطاع التصدير، وانتهاج

استراتيجية متوجهة نحو الخارج، وفي هذا المجال يقول "*Kindelberger*"على أعوان الاقتصاديين إتباع القاعدة الاقتصادية، التي تتوجب منهم الشراء من الأسواق الرخيصة والبيع في الأسواق المرتفعة الثمن سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاعا عموميا.[cxx]

كما يعرض "*C. Kindelberger*" آلية عمل نموذج "التجارة محرك النمو" التي تؤدي إلى نمو الصادرات، ومن ثم بروز نمو قطاع الصادرات على باقي القطاعات الأخرى فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر، سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصادرات، أو سبب ارتفاع دخول العناصر المساهمة في ذلك الإنتاج[cxxi].

وفضلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على التنمية من خلال زيادة الطلب، فإنها تسمح كذلك باستغلال وفورات الحجم والإنتاج حسب قانون الغلة المتزايدة التي تقوم بها الصناعات القائمة، وهو ما يحدث انخفاضا في الأسعار والتكاليف مما يزيد في القدرة التنافسية للصادرات ومن ثم حدوث المزيد من التوسع وبالتالي حدوث عملية إنماء تراكم، فالمنافسة تخلق ضغوطا على القدرة الإنتاجية الوطنية، وتدفعها إلى تطبيق المزيد من أساليب التقنية المتقدمة، وبالتالي تطوير دوال الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، كما توجه تلك الضغوط المستثمرين لفرص الاستثمار المتاحة.

إن تدفق الاستثمار ورأس المال الأجنبي المرافق لحرية التجارة الخارجية يؤدي إلى استغلال أكبر للإمكانيات الاستثمارية المتوفرة، وإلى تحقيق معدلات نمو أعلى، كما أن توسيع قطاع التصدير يعمل على تخفيض حجم البطالة وزيادة التشغيل فيه، وفي بقية القطاعات الأخرى، وعليه فإن نمو قطاع التصدير يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكامله وذلك بسبب الروابط التي ينسجها سواء في

الأمام أو الخلف، ويؤكد هذا النموذج أن قطاع التصدير ينمو بمعدل أعلى من معدل نمو باقي القطاعات وبالتالي يؤثر عليها، ومن ثم يصبح قطاعا قائدا لعملية التنمية، فنموذج "التجارة محرك النمو" من شأنه أن يمكن الدول النامية من مبادلة السلع التي لديها قدرة ضعيفة على تحقيق التقدم المتمثلة في المواد الأولية، بالسلع الرأسمالية والاستثمارية التي لها قدرة أكبر على تحقيق ذلك، مما يسمح لها باستيراد المعارف التقنية والمهارات والأفكار من الدول المتقدمة، من ذلك فإن إستراتيجية التنمية المتوجهة للخارج ستسمح بتسريع عملية التقدم واختصار مراحل النمو، ويتم ذلك من خلال الوقوف على التجارب الناجحة والفاشلة للدول أكثر تقدما.[cxxii]

وفي هذا المجال نجد أن "ماركس قوردن "*Marx Gorden*" يبين لنا الآثار الإيجابية لتوسع قطاع التصدير انطلاقا من جانب العرض، حيث يرى أن إتباع سياسة تنموية تعتمد على الصادرات من شأنها أن تخلق آثارا إيجابية عديدة من أهمها:[cxxiii]

1 ـ يؤدي قيام التجارة إلى تحقيق مكاسب ساكنة الطابع مما يترتب عليه رفع مستوى الدخل.

2 ـ إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي من خلال توجيه جزء من ذلك الارتفاع نحو الاستثمار.

3 ـ تؤدي التجارة إلى تخفيض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية بالنسبة للسلع الاستهلاكية، إذا كانت الواردات تتكون أساسا من السلع الاستثمارية مما يترتب عليه ارتفاع في نسبة الاستثمار إلى الاستهلاك ومن ثم ارتفاع معدل النمو.

4 ـ سيحدث تحول في توزيع الدخل نحو العناصر التي تستخدم بكثافة أكبر في قطاع التصدير، فإذا كان الميل للادخار في القطاع المذكور أو في عناصر

الإنتاج المستخدمة فيه أعلى من مثيله في القطاعات أو العناصر الأخرى، سيرتفع معدل الادخار الكلي والتراكم الرأسمالي.

5 ـ يؤدي توسع الصادرات ـ في حالة ما إذا كان قطاع التصدير يستخدم العنصر الأكثر نموا من حيث الإنتاجية ـ إلى تأثير على معدل نمو الصادرات ذاته حيث يزداد ارتفاعا مما يخلق عملية تراكمية.

من العرض السابق نجد أن نموذج " التجارة محرك النمو" يجعل من التجارة عاملا أساسيا وحاسما في عملية التنمية، باعتبار أن نمو القطاع التصديري يؤثر على كل من الطلب والعرض في الاقتصاد، ويرى أنه على البلدان النامية إتباع سياسة تنموية متوجة نحو الخارج معتمدة في ذلك على الميزة النسبية، وأن تجارب الدول المتقدمة لإتباع هذه السياسة التي أدت بها إلى التقدم الصناعي لشاهد على ذلك، وهو مثال يمكن أن يتكرر إذا ما عملت الدول النامية على إزالة القيود على تجارتها.[cxxiv]

3- عوامل فشل النموذج KINDELBERGER و نشأة نظرية التبادل اللامتكافئ

إن الدول النامية تعاني من مشكلة ضيق السوق الوطني وهو ما أفقدها القدرة على التصنيع، مما جعلها تتخصص في تصدير المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، قصد الاستفادة من زيادة الدخل الناتجة عن ذلك، وما تؤدي إليه من أتساع السوق ومن ثم زيادة إمكانيات التصنيع، بيد أن المحيط الاقتصادي الدولي الذي تعيش فيه تلك الدول وخاصة منها الطلب العالمي، أدى إلى الإبقاء على حجم السوق محدودا مما أدى إلى فشل التصنيع والنمو الاقتصادي وفقا لمفهوم نموذج "التجارة محرك النمو" ومن أصحاب الرأي في أن طبيعة التقسيم الدولي

الحالي للعمل تمنع الدول النامية من الاستفادة من الآثار الديناميكية للتخصص نجد "راؤول بريبيش "*Raul Brebish*"[cxxv] من أهم المتحمسين لتناول فكرة التبادل التجاري في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية، أو على حد تعبيره بين الدول الصناعية(المركز) والدول النامية(المحيط).

يرى راؤول بربيش "*Raul Brebish*" أنه بفعل حرية التجارة الخارجية فإن النظام الاقتصادي العالمي الحالي، يعمل على تحويل منافع التقدم التقني من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة، عكس ما يراه أنصار حرية التجارة ويضيف ووفقا لظروف المنافسة الكاملة، فحسب الكلاسيك والنيوكلاسيك ـ فهذا يعني أن يكون هناك انخفاض في أسعار السلع الصناعية بالنسبة لأسعار السلع الزراعية والمواد الخام، وباعتبار الدول النامية تتخصص في التصدير السلع الزراعية والأولية، في حين تتخصص الدول المتقدمة في تصدير السلع الصناعية ـ وفقا للميزة النسبية ـ فهذا من شأنه يجعل استفادة الدول النامية من مبادلتها السلع الأولية بتلك المصنعة، غير أن الواقع العملي يثبت العكس من ذلك، ويرجع ذلك حسب "بريبيش"[cxxvi] إلى اعتماد الدول النامية على عنصر العمل الوفير حيث تنتشر فيها البطالة على نطاق واسع، ومن ثم يكون التطور في الإنتاجية مرده إلى الانخفاض في أسعار السلع أكثر منه إلى ارتفاع عائد عنصر العمل أو العناصر الأخرى.[cxxvii]

وفي دراسته لتطور معدلات تبادل بريطانيا مع الدول المتخلفة خلال الفترة 1870 ـ 1939 وجد أنها في صالح بريطانيا، وانتهى إلى وجود اتجاه طويل الأمد نحو تدهور معدلات التبادل الدولية للدول المتخلفة في مبادلتها مع بريطانيا، ليصل إلى نتيجة هامة التي تقول أن التجارة الدولية تؤدي إلى تحويل مستمر لمنافعها من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة في شكل تدهور طويل الأجل في

معدلات تبادل الأولى، لذلك فهو يقترح سياسة تجارية حمائية، وسياسة تصنيع وطنية كأسلوب للتنمية من خلال الاعتماد على سياسة إحلال محل الواردات ومن ثم الابتعاد عن سياسة الحرية التجارية التي ينادي بها أصحاب الحرية التجارية، إلا أن هذه الدراسة انتقدت من خلال من قبل العديد من المفكرين، سواء من جانبها النظري أو التطبيقي حيث يرى " هابرلر " أن معدلات التبادل التي اعتمد عليها "بريبيش" تفترض أن التجارة الدولية هي عملية مقايضة حيث تهمل تطور إنتاجية عوامل الإنتاج المشتركة فيها وتعتبرها معطاة ومن ثم فإن تدهور معدلات التبادل يعني دائما انخفاض مستوى الرفاهية، أما من الجانب التطبيقي، لقد تركز هذا الانتقاد على البيانات التي اعتمد عليها "بريبيش" واعتبرها مضللة ولا يمكن أن تؤدي إلى النتيجة كالتي توصل إليها، الكثير من الدراسات قد أشارت إلى أن مختلف أسعار المنتجات الأولية، قد عرفت ارتفاعا في العديد من الفترات خاصة بين فترة الخمسينات والسبعينات، كما حدثت تغيرات هيكلية عميقة في الاقتصاد العالمي منذ 1870 فيما يخص طرق الإنتاج والسكان والتقنية والنقل وأنماط المعيشة ومستوياتها، وكذلك في هيكل التجارة ونوعية السلع المتبادلة ومن ثم يستحيل تكوين علاقة اتجاه عام طويل الأمد كالتي جاء بها " بريبيش " كما يرى "هابرلر *Haberler*" ويضيف أن الكثير من الدلائل تشير إلى أن التدهور النسبي في أسعار صادرات الدول المتخلفة يرجع إلى نمو عرضها بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب عليها، مثل فترة الستينات، الأمر الذي لم يدركه "بريبيش" لكونه أهمل جانب العرض وركز اهتمامه على دراسة جانب الطلب، هذا ولقد وجدت نظرية "بريبيش" تأييدا كبيرا من قبل الدول المتخلفة بالرغم من الانتقادات الموجهة إليها ـ الآمر الذي جعلها تمتنع من إتباع سياسة حرية التجارة لتحقيق

تنميتها، وتفضل إتباع سياسة متجهة نحو الداخل بالتصنيع المحلي من خلال استراتيجية إحلال الواردات.[cxxviii]

ومن عوامل كذلك فشل نموذج التجارة محرك للنمو أن البعض يرى أن اختلاف التجارة الخارجية على التنمية في الدول المتقدمة والدول المتخلفة يرجع بالأساس إلى قوة الدفع التي يخلقها قطاع التصدير في كل من تلك الدول، وكذلك إلى اختلاف الاستجابة من بقية القطاعات الأخرى من الاقتصاد الوطني، وهي قضية تعتمد إلى حد كبير على نوعية السلع المصدرة والتقنية المستخدمة في إنتاجها.

وعليه فإذا كان الانفتاح التجاري يؤدي إلى استبعاد قطاع اقتصادي، فإن تقييد التجارة يستبعد قطاعا أخر منه، إذن فالمشكلة ليست في تحرير التجارة الخارجية أو تقييدها، بل تتمثل في التغيرات الاقتصادية التي يعجز البلد في التكيف معها.

ومن هنا ظهر الفكر الماركسي بوجهة نظر معاكسة لنمط العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بنظام السوق الدولي، حيث يرى أن التجارة الخارجية لا تلعب دورا إيجابيا في عملية التنمية مادامت تقوم على أساس نظام ونمط رأسمالي، وتقول النظرية الماركسية بأن التوزيع العادل للمنافع لا يمكن أن يحدث في ظل النظام الرأسمالي الدولي القائم، وأن دول الجنوب لا تزال فقيرة ومستغلة لأن تاريخها يبين أنها عناصر خاضعة في النظام الرأسمالي، وأن هذه الحالة ستستمر طالما بقيت هذه الدول تشكل جزءا من هذا النظام، حيث أن السوق الدولي يقع تحت السيطرة الاحتكارية للدول المتقدمة، ولذلك فهو يعمل كمسبب لإبقاء الدول النامية مرتبطة به، وفي هذا الإطار يرى "ماركس[cxxix] " أن التجارة لعبت دورا أساسيا في تطور الرأسمالية فبسبب الميل الطبيعي لتناقص معدلات

الربح مع ارتفاع حجم التراكم الرأسمالي، وقصد الحفاظ على الأرباح[cxxx] لجأت الرأسمالية إلى التجارة مع مناطق العالم المتخلف للحصول على مصادر جديدة للعمل الرخيص، ومن ثم تحقيق معدل استغلال أعلى.[cxxxi]

وهكذا نجد أن الفكر الماركسي يقدم تفسيرا بديلا للموقف الذي يرى أن أسباب تدهور معدلات تبادل الدول النامية لعوامل الطلب الخارجي ـ حسب بريبيش ـ وللموقف الذي يرجع ذلك إلى العوامل الداخلية ـ حسب لندر ـ وذلك من خلال نظرية "إيمانويل أرغيري *Emmanuel Arghiri* "[cxxxii] في التبادل اللامتكافئ.

تنطلق نظرية "إيمانوال" من عوامل تنتمي إلى جانب العرض في تفسيرها لتدهور معدلات التبادل بالنسبة للدول المتخلفة، حيث يشير إلى عوامل تؤدي إلى توسيع الفجوة بين أثمان العرض للسلع المنتجة في الدول المتخلفة، وأثمان العرض للسلع المنتجة في الدول المتقدمة، وذلك من خلال تمييزه بين القيمة (المجردة)، والقيمة الاستعمالية حسب التحليل الماركسي، فقيمة الشيء هي قدرة التبادل مع غيره، أما القيمة الاستعمالية فهي قيمة الشيء في نظر من يستعمله.

إذن فحسب "إيمانوال"[cxxxiii] فإن التبادل اللامتكافئ هو أن المنتجات لا تتبادل عند قيمتها بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، فهو يرى أن مستويات الأجور تتحدد بعوامل مؤسسية وتاريخية واجتماعية، ولا تعكس سوى جزء يسير من عوامل الإنتاجية، لذلك نجد أن مستويات الأجور في البلدان المتقدمة أعلى منها في الدول المتخلفة، وبافتراض عدم قابلية انتقال عنصر العمل دوليا فإن الفرق في الأجور بين الدول المتقدمة والمتخلفة يبقى موجودا، وبافتراض أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها، فإن هذه القيمة ستعكس أسعار السلع المنتجة في كلا مجموعتي البلدين الفروق في الأجور فيما بينهما، وبقيام

التبادل فيما بينهما، فإن الدول مرفوعة الأجر(المتقدمة) ستستفيد من انخفاض الأجور في الدول المتخلفة باستيرادها سلعا أثمانها تقل عن أثمان عرض تلك السلع لو أنتجت محليا (أي في الدول المتقدمة)، أما الدول المنخفضة الأجر فإنها ستخسر باستمرار كونها تدفع أثمانا أعلى مقابل استيرادها للسلع المنتجة في البلاد مرتفعة الأجر مقارنة بالثمن المدفوع إذا قامت بإنتاجها محليا (في البلاد المتخلفة).

وهذا يعني أن كمية العمل المستخدمة في إنتاج السلع في الدول المتخلفة سيتم تبادلها بكميات أقل من العمل المستخدم في إنتاج السلع في الدول المتقدمة، وبذلك فإن التجارة تعمل على تحويل فائض القيمة من البلد صاحب الأجر المنخفض إلى البلد صاحب الأجر المرتفع، من خلال معدلات التبادل، أي أن التبادل اللامتكافئ يقوم على أساس مقايضة كمية صغيرة من العمل عالي الأجر، بكمية كبيرة من العمل ضعيف الأجر،[cxxxiv] كما ترى نظرية التبادل اللامتكافئ أن البلدان المتخلفة بسبب انخفاض الأجور فيها، ستبقى عرضة للاستغلال من خلال مبادلاتها مع الدول المتقدمة مرتفعة الأجر مهما كانت طبيعة السلعة التي تصدرها أولية كانت أم مصنعة، لذا على الأولى أن تحد من تجارتها مع الثانية، وأن تزيد من مبادلاتها مع مثيلاتها، مع الاعتماد على النفس كأسلوب للتنمية.

غير أن "إيمانويل" يقلل من أهمية عامل الإنتاجية في تفسير اختلاف مستويات الأجور بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ تتميز أغلب الدول المتخلفة بانتشار البطالة وتكون إنتاجية العمل شديدة الانخفاض، وقد يكون مستوى إنتاجية العمل منخفضة عن مستوى الأجر المنخفض أصلا لذلك عادة ما يفسر الاختلاف في الأجور بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، الفروق في الإنتاجية، ويرى"إيمانويل" أن الدول المتقدمة أصبحت متقدمة لأن مستويات

الأجور فيها كانت مرتفعة بفعل تلك العوامل، غير أن الأمر غير ذلك، إذ لكي تكون الأجور مرتفعة لابد وأن يكون الاقتصاد منتجا أي متقدما مسبقا، لأن رفع الأجور مع ترك الإنتاج منخفضا سيبقي الاقتصاد على تخلفه، حيث سيؤدي إلى انخفاض الأرباح وهروب الأموال وبالتالي بقاء التخلف، ومن هنا يرى "سمير أمين[cxxxv]" أن "أرغيري إيمانويل" في نظريته يكون قد دفع بالتحليل الماركسي خطوة إلى الأمام، من خلال بيانه أن القيم المتبادلة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة هي قيم دولية وليست وطنية، ولكن ينتقده في ثلاث نقاط هي:[cxxxvi]

1 ـ يرى " إيمانوال" أن معدل الأجر هو متغير مستقل، بمعنى أن ارتفاع الأجر هو الذي يسبب زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. في حين أن الحقيقة التاريخية لا ترى بوجود هذا السبب، فقيمة قوة العمل هي عنصر من بين العديد من العناصر التي المشاركة في عملية التوازن والاختلال الديناميكي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي على المستوى الدولي (أي النمو الاقتصادي).

2 ـ يفترض " إيمانوال " أن السلع المتبادلة في السوق هي سلع من نوع خاص، بمعنى أن الدول تنتج سلعا غير قابلة للاحلال: فالقطن المصري بالنسبة إليه هو سلعة متميزة عن قطن الولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة لـ " أمين" أن هذه الخاصية غير موجودة، فالمركز (الدول الرأسمالية) والمحيط (الدول المتخلفة) كلها تنتج منتجات أغلبها منتجات متشابهة.

3 ـ يفترض " إيمانوال " في سياقه النظري أن كلتا مجموعتي البلدان اللتان تدخلان في علاقات تبادل، هي ذات طبيعة نظام رأسمالي، وذلك من خلال تطبيقه عليها لأسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي جاء به ماركس (الربح، فائض القيمة، رأس المال الثابت، رأس المال المتغير...) في حين أن المحيط يتكون

من تشكيلات معقدة، غالبا ما تتضمن عناصر ما قبل الرأسمالية كأسلوب الإنتاج البسيط الذي لا يستخدم التجهيزات، الأمر الذي يقلل من مدى نموذج " إيمانوال ".

انطلاقا من الانتقادات السابقة، يحاول " سمير أمين " التوسع في نظرية التبادل اللامتكافئ من خلال طرحه لمجموعة من الأفكار الجديدة في هذا المجال، إذ يرى أن جميع السلع المنتجة في مختلف البلدان حاليا هي سلع تتحدد قيمتها وفق الطبيعة الرأسمالية للنظام العالمي ، ولهذا فهي غالبا ما توجه للبيع في الأسواق العالمية وبالتالي يكون مرجع أسعارها تلك المطبقة في السوق العالمية، وهي حقيقة بالنسبة للأسعار الموجهة لصيانة قوة العمل في دول المحيط حيث تكون الأجور الحقيقية في الدول المتخلفة تتحدد إذن وفق السوق العالمي الرأسمالي، وهي السوق التي تتحكم في مكافأة العمل في دول المحيط عند مستوى أقل من ذلك المحدد عن طريق الإنتاجية، وهو الفرق الذي يفسر التبادل اللامتكافئ، والذي يسمح بالرأسمالي في المركز بالاستحواذ على جزء من فائض القيمة الذي تم خلقه في المحيط، وهو تحويل لا تستفيد منه الطبقة العاملة في المركز نتيجة تعدد الوسطاء في الدولة، والشركات التي تعيد البيع بأسعار أعلى من تلك التي اشترت بها من المحيط، كذلك، فعلى غرار العمل النظري لـ "إيمانوال" فإن "سمير أمين" يزيد في تعميق تحليل التبادل اللامتكافئ، مبينا أن مجموعتي البلدين لا يتمتعان بنفس القوانين الاقتصادية، غير أنهما يتبادلان المنتجات في السوق ذات طبيعة رأسمالية، وهو ما يفسر تقدير العمل بأقل من قيمته في المحيط والذي يكرس التبادل اللامتكافئ كذلك، إن الفكرة الأساسية التي تدور حولها هذه النظريات تكمن في أن التجارة الدولية قد استخدمت ولازالت حتى اليوم تستخدم كأداة لاستغلال دول المركز لدول المحيط، مخلفة بذلك نوع

من التبادل اللامتكافئ الذي أدى بدوره إلى خلق تنمية لا متكافئة بسبب وجود نوع من التبعية من بلدان المحيط إلى بلدان المركز والتي ما هي في النهاية إلا شكلا من أشكال التقسيم الدولي للعمل ويتم بمقتضاها توظيف موارد المجتمعات المختلفة لخدمة مصالح المجتمعات المتقدمة، كما نجد أن دول المركز تمارس هيمنتها على دول المحيط من خلال حكوماتها وذلك بسياساتها الاقتصادية والعسكرية وأجهزتها الثقافية، وكذا عن طريق عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولي مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات وتؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على شروط تكوين ذاتها أو تجددها.[cxxxvii]

والسؤال المطروح هو: *ما مدى مطابقة نظريات التبعية للواقع العملي ؟*

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن بكل بساطة- في اعتقادنا- في دراسة منهجية التاريخ، فقد كتب المؤرخ الإنجليزي جون مارلو(*J.Marlowe*) كتابا يبين فيه كيف تمت عمليات النهب والاستغلال الفاحش في الاقتصاد المصري عن طريق الاستعمار والتدخلات الاستبدادية في شؤون الدولة، وهو نفس ما حدث بالنسبة للجزائر خلال حقبة الاستعمار الفرنسي ونجده مبنيا بالأرقام بالنسبة للتجارة الخارجية، وكذا استغلال اليد العاملة الجزائرية والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية[cxxxviii].

ففي الأدب الاقتصادي عرفت التجارة الخارجية من خلال تأثيرها الإيجابي في تنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية، وهذا الدور يكون أكثر فعالية بالنسبة للدول النامية حيث تلعب التجارة الخارجية دورا يفوق الدور الذي تلعبه في الدول المتقدمة صناعيا ذلك لأن الأخيرة تستطيع أن تستفيد من حجم أسواقها الداخلية وإمكانياتها الذاتية، أما الدول النامية فلابد أن تستخدم التجارة الخارجية كسلاح

تستطيع به تطوير إمكانياتها وتنويع اقتصادها، فهي شريان حيوي لتبادل السلع الإنتاجية وتوسيع الأسواق الإقليمية[cxxxix].

خاتمة

اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم موحد للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على حد سواء إلا أنهم اتفقوا على أن هناك فرق بينها، حيث لا تتحقق تنمية اقتصادية إلا إذا تحقق نموا اقتصاديا وكان مصحوبا بتغير في الهياكل الإنتاجية للدولة، وتوزيع للدخل يمس جميع الفئات في المجتمع، لهذا فالنمو الاقتصادي إحدى العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية.

كما يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث تحسينات في مستويات معيشة الأفراد مما يحقق أهداف التنمية، والتي تتطلب في أحد جوانبها حدوث التغير الهيكلي للإنتاج الوطني بتبادل الأماكن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويرتكز هذا الهدف على مدى قدرة الدول في تخصيص مواردها بالطريقة التي تسمح بالزيادة في إنتاجية العملية الإنتاجية.

كظاهرة اقتصادية يحظى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد، وقد أسهم كل من الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث في تطوير نظريات النمو الاقتصادي رغم اختلاف فرضياتهما وتحليلهما والنتائج التي توصلا إليها.

وكان الاقتصاديون الكلاسيك سباقين في الاهتمام بالنمو حيث اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو و أن الأرباح هي مصدر الادخار، لكن بالنسبة للكلاسيك فإن النمو مآله الركود ويرجع ذلك إلى أفكار مالتوس عن التزايد السكاني وقانون تناقص الغلة لريكاردو مما يترتب عليه إعاقة النمو في الأجل الطويل.

كما أعطت نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي أهمية كبيرة للإبتكارات باعتبارها العامل الرئيسي للنمو، إلا أن النمو لا يعتمد فقط على الابتكارات بل أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

بدوره ماركس المعروف بأب الاشتراكية قد تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي غير أن تنبؤاته لم تكن صحيحة، ويذهب ماركس إلى ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي من أجل التعرف على العوامل الأساسية التي تشكل التنمية الاقتصادية.

واهتم الفكر الكنزي بكيفية حدوث الاستقرار أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، واعتبر أن النمو الاقتصادي يعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة، لهذا السبب اهتم كينز بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، أما الكينزيون الجدد فبينوا من خلال نموذج هارود –دومار أن كل من الميل الحدي للادخار و المعامل الحدي لرأس المال على الناتج تعد من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، و أن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد يتطلب أن تتعادل الزيادة في الطاقة الإنتاجية مع الزيادة في الطلب الكلي.

و ترى النظرية النيوكلاسيكية المتمثلة في نموذج سولو أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يعتمد على عوامل خارجية مثل تغير معدل النمو السكاني أو معدل الادخار أو معدل ، ويعتبر نموذج سولو والنظريات الحديثة والتي فسرت النمو الاقتصادي الداخلي حيث أعطت نظرة جديدة للنمو الاقتصادي أصح النظريات من حيث الفروض إلا أن هذه النظريات في مجملها كانت دائما تذهب بعيد عن الواقع وخاصة إذا حاولنا إسقاط الفروض على الدول النامية، حيث تضع مجموعة من الفرضيات نجد معظمها لا يتناسب وواقع الدول النامية، مما يوحى بعدم جدوى هذه النظريات في اقتصاديات هذه الدول، إلا أن هذه الدول النامية راحت تحاول إسقاط هذه النظريات على اقتصادها، مع اختلاف الكبير بين فرضيات هذه النماذج واقتصاد هذه الدول ،غير أن ما يجب أن يفعل هو أن تحاول- الدول النامية -أن توجد هي لنفسها نماذج تتماشى واقتصادها، بحيث كل ابتكار

يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وهناك الكثير من الآليات التي يتم خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم من نمو الناتج المحلي الإجمالي كما وصلت إليها معظم الدراسات السابقة، وكذلك خفض الواردات كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظيم نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، بالإضافة إلى تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة، أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو)، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وغيرها من الآليات غير المباشرة، وهنا أيضا يبرز دور الحكومة خاصة الدول النامية منها في متابعة السياسات التجارية والقيام بالإصلاحات التي تدعم القطاعات التصديرية والتصنيع كإستراتيجية لإحلال الواردات باعتباره كمحرك للنمو الاقتصادي .

وخلاصة القول تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ولم يقتصر هذا الدور على صفة التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بل أيضا كوسيط لنقل الناتج الحضاري وإشاعة الابتكار وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

بعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، وكذا إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وهذا من خلال مختلف النظريات التي حاولت تفسير مزايا التجارة الخارجية على الاقتصاد، وبإعطاء أهداف القيام بالتجارة الخارجية، سنتطرق في الفصل الموالي

إلى مختلف السياسات التجارية المعتمدة بين مختلف الدول وإلى السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية

[i] Jean ARROUS, Les Théories De La Croissance, Editions du Seuil, Paris, 1999, p9.

[ii] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

[iii] Jacques LECAILLON, La Croissance Economique, Edition Cujas, Paris, 1972, p10.

[iv] J.PHARTIN, Histoire et Analyse Economique De La Révolution Industrielle Au Système De l'Economique Monde, Édition Ellipse, Paris, 1992, p 35.

[v] سيمون كوزنتس (بالإنجليزية: Simon Smith Kuznets) اقتصادي و إحصائي أمريكي من مواليد 1901 لأسرة يهودية، حصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971، من أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي الحركات العلمانية في الإنتاج والأسعار في 1930، تغييرات طويلة الأجل في الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية منذ 1870، في الدخل والثروة في الولايات المتحدة في الاتجاهات والبنية والرابطة الدولية للبحوث المتعلقة بالدخل والثروة نشر في عام 1951، "الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم" نشرت عام 1967، رأس المال في الاقتصاد الأميركي: تشكيل وتمويل الاقتصادية نشرت عام 1961، النمو الاقتصادي الحديث: المعدل واللبنية والانتشار نشرت عام 1966، النمو الاقتصادي للأمم : الناتج الإجمالي وبنية الإنتاج نشر عام 1971.

[vi] Régis BENICHI& Marc NOUSCHI, La Croissance aux XIXème et XXème siècles, Edition Marketing ,2éme Edition, Paris, 1990, p44.

[vii] Jean RIVOIRE, L'Economie de Marché, Ed Dahleb, Alger,1994, p79.

[viii] جهينة سلطان عيسى و آخرون ، علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 1999، ص 37 وما يليها.

[ix] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ،2000 ،ص 11.

[x] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

[xi] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية،2000، ص 54-51.

[xii] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2002، ص 74.

[xiii] Jacques LECAILLON, op cit ,p13.

[xiv] إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية وفي التشريعات و الأنظمة.

[xv] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق ،ص 105.

[xvi] توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، الاقتصاد، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر،2001 ، ص 194.

[xvii] للمزيد من التوضيح انظر:

- حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988 ،ص 213.

[xviii] Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980, p158.

[xix] توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، المرجع السابق، ص 194.

[xx] الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي الإجمالي+ تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج – تحويلات الأجانب المقيمين في البلاد.

الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي الإجمالي ± صافي التحويلات، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه " مجموع القيم النقدية لكافة السلع النهائية والخدمات التي تنتج داخل حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية محددة سواء كان المنتجون مواطنون أو أجانب.

[xxi] توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، المرجع السابق، ص 199.

[xxii] للمزيد من التفصيل أنظر :

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص59.

-Régis BENICHI& Marc NOUSCHI, op cit, p46 et s.

[xxiii] Jacques BRASSEUL, Introduction à l'Economie Du Développement, Armond Colin Edition, Paris, 1993, p13

[xxiv] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة ،1999 ، ص 97.

[xxv] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص 51.

[xxvi] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2007 ، ص 122.

[xxvii] Bernard BRET, Le Tiers Monde, Croissance, Développement, Inégalité, Collection Histege, Paris, 2002, p7.

[xxviii] للمزيد من التفصيل أنظر كل من :

-كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 64.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص 52 وما بعدها.

[xxix] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 - 2010، ص 4.

[xxx] منظمة الأمم المتحدة هي منظمة دولية أسسها، عقب الحرب العالمية الثانية في عام 1945، 51 بلدا ملتزما بصون السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان.

المقاصد الأربعة الرئيسية للأمم المتحدة:

- حفظ السلام في جميع أنحاء العالم؛
- تطوير علاقات ودية بين الأمم؛
- مساعدة الأمم على العمل معا لتحسين حياة الفقراء، والتغلب على الجوع، والمرض، والأمية، ولتشجيع احترام حقوق الآخرين وحرياتهم؛
- أن تكون مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم من أجل تحقيق هذه المقاصد.

[xxxi] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالإنكليزية: United Nations Development Programme) هي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة, وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل. وهي تعمل في 166 دولة وتساعدهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية. كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريحة واسعة من الشركاء، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول النامية في الحصول على المساعدات واستخدامها بفعالية،كما يشجع على حماية حقوق الإنسان وتطوير المرأة، يركز تقرير التنمية البشرية السنوي بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قضايا التنمية العالمية وتوفير أدوات قياس وتحليل مبتكرة واقتراح سياسات عامة تكون في كثير من الأحيان مثيرة للجدل. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع تقارير التنمية البشرية الإقليمية والقطرية وحتى المحلية المبنية على إطار تحليلي، عادةً في كل مكتب قطري يكون الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو نفسه المنسق المقيم للأنشطة الإنمائية في الأمم المتحدة ككل ويسعى البرنامج إلى ضمان الاستخدام الفاعل لموارد الأمم المتحدة والمساعدات الدولية.

[xxxii] للمزيد من التفصيل أنظر كل من :

– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 83–49.

- Bernard BRET, op cit , p19-32.

[xxxiii] أنظر كل من:

–كمال بكري، المرجع السابق، ص 84–79.

-Jacques BRASSEUL, op cit, p48-51.

[xxxiv] Jacques BRASSEUL , op cit, p50 et s.

[xxxv] ألبرت هريشمان(1915-2012): ولد بألمانيا، دَرَسَ في كل من باريس ولندن، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شَغِلَ عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته" The stratégie of Economic Developement (1958) الذي ترجم إلى 10 لغات.

[xxxvi] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى احمد، المرجع السابق، ص 119.

[xxxvii] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 99.

[xxxviii] Jacques BRASSEUL , op cit, p52.

[xxxix] سولو روبرت(*R.Solow*)(1924) : اقتصادي أمريكي ولد بـ بروكلين " نيويورك" ، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو ، متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

[xl] للمزيد من التفصيل راجع دور التجارة الدولية عند سميث

[xli] فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود، 1985،ص24-17.

[xlii] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الشهاب الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص 57 و ما يليها.

[xliii] فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق ، ص29-27.

[xliv] للمزيد من التفصيل أنظر :

- فايز إبراهيم الحبيب ، المرجع السابق ، ص 34و ما بعدها.

[xlv] روبرت مالتيوس(1834-1766): اقتصادي بريطاني ورجل دين، اهتم كثيرا بعدد الفقراء المعتبر في المجتمع الإنجليزي في أواخر القرن 18، ويعيد سبب الأساسي لهذه الوضعية إلى عدد السكان الذي ينمو بحجم يفوق الإنتاج؛ ومن مؤلفاته " Essais sur le principe de population(1798)" و "De la nature et du progrès du revenu (1815)، "Principe d'économie politique(1820)"، " Définition en économie politique (1827).

[xlvi] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، المرجع السابق ، ص 59.

[xlvii] جوزف شومبتر(1950-1883):و لد بالنمسا وتوفي في الولايات المتحدة، ويعتبر من الاقتصاديين المشهورين، ويعتبر رائد مدرسة فينا، وبعد تدريسه في جامعة هارفارد (Harvard) تمكن من الحصول على شهرة دولية.

[xlviii] فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق ، ص 46.

[xlix] نيكولاي ديمتريش كوندرتياف(1892-1928): اقتصادي روسي قتل من طرف لينين، وهو معروف عن طريق تحليله للدورة الاقتصادية في المدى الطويل.

[l] للمزيد من التفصيل أنظر :

- Jean ARROUS, op cit , p30 et suite.

[li] كارل ماركس(1818-1883): فيلسوف و اقتصادي اشتراكي ألماني من مؤلفاته "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالية".

[lii] فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق ، ص 51-53.

[liii] Jean ARROUS, op cit , p32.

[liv] هارود روي فوبر(1900-1978) : اقتصادي انجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory "، والذي أعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لـكينز ، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار(1914-)، ومن ثمة سميا نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.

[lv] حسين عمر، الاستثمار و العولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص 71-73.

[lvi] Gilbert Abraham FROIS, Dynamique Economique, Edition Dalloz, 7 édition, Paris, 1991 ,p181-186.

[lvii] استعنا لكتابة هذا الفرع بكل من :

-Jean ARROUS, op cit , p48-51

- Gilbert Abraham FROIS, op cit ,p 182-184.

- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، المرجع السابق، ص 132-138.

[lviii] Eric BOSSERELLE, Croissance et Fluctuations, Editions Dalloz, Paris, 1994, p92.

[lix] للمزيد من التفصيل انظر كل من :

- Jean ARROUS, op cit , p51.

– مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، المرجع السابق، ص 138.

[lx]Gilbert Abraham FROIS, Eléments de Dynamique Economique (Fluctuation et Croissance), Edition Dalloz, Paris, 1986, p92.

[lxi] للمزيد من التفصيل انظر كل من :

- Jean ARROUS, op cit , p53-56.
- Gilbert Abraham FROIS, Dynamique Economique, op cit, p 185.

– مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، المرجع السابق، ص 140–142.

[lxii] للمزيد من التفصيل أنظر :

Debraj RAY , Developement Economics, Princeton University Press, New -Jersey ,1998,p58-60.

[lxiii] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، المرجع السابق، ص 142–132.

[lxiv] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدّولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998، ص 314.

[lxv] Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et Développement, OPU, Alger,1981, p192-193

[lxvi] Jean ARROUS, op cit , p55.

[lxvii]Agnes Bénassy et autres, Politique économique, De boeck, Paris, 2009, p465.

[lxviii]Isabelle Cadoret, Econométrie appliquée(Méthodes-Applications-Corrigés), 2eme édition, Edition De Boeck
Université, Belgique, 2009, p70-72

[lxix] David ROMER, op cit , p10.

[lxx] Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN, La Croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazerolle, Edi Science International, Paris, 1996, p 20.

[lxxi] Jean ARROUS, op cit , p65 .

[lxxii] Ulrich Kohli, analyse macroéconomie, de Boeck, Belgique, 1999, p418

[lxxiii] للمزيد من التفصيل في كيفية استخرج هذه المعادلة أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit , p23.

[lxxiv] Jean ARROUS, op cit , p66.

[lxxv] Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit, p26.

[lxxvi] للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN, op cit, p30-37.

[lxxvii] فرانك بليمبون رامسي (Frank Plumpton RAMSEY) (1904–1930): من كتابته " A Contribution to the Theory of Taxation" (Economic Journal mars 1927)، و " A Mathematical Theory of Saving" (Economic Journal, December 1928)، ويعتبر من مؤسسي النظرية الحديثة للاحتمالات مع كل من Savage و Finetti.

[lxxviii] Jean ARROUS, op cit , p80.

[lxxix] للمزيد من التفصيل في نموذج رامسي أنظر :

- David ROMER, op cit , p44-51.

[lxxx] من أجل الحصول على كيفية إيجاد حل النظام أنظر في ذلك:

- Robert J.BARRO&Xavier Sala-I-MARTIN, op cit, p70-72.

[lxxxi] dc/dt ، dk/dt تمثلان التغير الزمني لكل من الاستهلاك و رأس المال .

[lxxxii] Jean ARROUS, op cit , p84.

[lxxxiii] للمزيد من التفصيل في هذا نموذج رامسي أنظر :

- David ROMER, op cit , p53-65.

[lxxxiv] جون فون نيومان (1903–1957): أمريكي الجنسية وهو يعتبر من مخترعي الحاسوب، بحيث أن الهندسة الحالية للحاسوب تسمى بـ "هندسة فون نيومان" أما في ميدان نظرية النمو الاقتصادي فان من أشهر كتابته " A Model of General Equilibrium " وهذا في سنة 1937.

[lxxxv] Bernard GUERRIEN, Dictionnaire d'Analyse Economique, Edition La Découverte,3 édition, Paris, 1996, p126.

[lxxxvi]Jean ARROUS, op cit , p85.

[lxxxvii]Jean ARROUS , p87.

[lxxxviii] للمزيد من التفصيل أنظر كلا من:

-Bernard GUERRIEN, op cit ,p 127.

[lxxxix] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit ,p44-47.

[xci] Jean ARROUS, op cit. , p 193.

[xcii] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit, p165-169.

[xciii] للمزيد من الشرح أنظر:

- Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN ,p170.

[xciv] R.J, BARRO, Are Government Bonds Net Wealth, Journal of Political Economy, Vol.82, N.06, 1974, p1095.

[xcv]D.A. ASCHAUER, Fiscal Policy and Aggregate Demand, American Economic Review, Vol.75, N.01, 1985,p117-127.

[xcvi]A.H. MANNELL, Infrastructure Investment and Economic Growth, Journal of Economic Perspective, Vol.6, N.04, 1992, p189-198.

[xcvii] E.D. HOLTZ, Private Output Government Capital and The Infrastructure Crisis, Working Paper , Colombia Department of Economic , N.394,1988,p 190.

[xcviii]C.GRANGER, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods ,Econometrica ,Econometric Society, vol. 37(3), July ,1969, p 424-438.

[xcix] K.H .GHALI, Government Size and Economic Growth: Evidence from Multivariate Cointegration Analysis, Applied Economic, Vol.31, 1998, p975-987.

[c] J. LOIZIDES, G. VAMVOUKAS, Government Expenditure and Economic Growth : Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economic, Vol.08, N01, 2005,p125-152.

[ci]D.R.AVILA, R.STRAUCH, Public Finance and Long Term Growth in Europe Evidence from Panel Data Analysis, Working Paper , European Central Bank, Frankfurt, N.246, 2003,p 135-154.

[cii]J.S.ANDRADE, M.A.S.DUARTE & C.BERTHOMIEU, Le Rôle de la Consommation Publique dans La Croissance : Le Cas Des Pays De L'union Européenne, Etude De Geme, Université De Coimbra, Portugal, N.05, 2005, p15.

[ciii]P. LIAU, F.RENVERSEZ, Stratégies De Financement Des Soldes Budgétaires, Economica, Paris ,1988,p 303.

[civ] R.J .BARRO, Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, Vol.98, N.05,1990, p 103-125.

[cv] للمزيد من التوضيح أنظر:

- Jean ARROUS ,op cit. , p 195.

- صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والتسيير جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 49.

[cvi] المنافسة التامة: تتمثل المنافسة في تعادل المنتجين وعدم القدرة على التأثير على الحجم المعروض، ولا يوجد أي عائق في دخول منتجين آخرين، وتنقل الحر لعوامل الإنتاج ما بين القطاعات، و وجود أحسن الظروف للتسويق والأثمان.

[cvii] للمزيد من التوضيح أنظر:

- Jean ARROUS ,op cit. , p 196.

- صواليلي صدر الدين ، المرجع السابق، ص 50.

[cviii]R.VEDDER&L.GALLAWAY, Government Size and Economic Growth, Discussion Paper, Joint Economic Committee, Washington D.C, 1998,p15.

[cix] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit, p199-203.

[cx] Jean ARROUS ,op cit. , p 202.

[cxi] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit ,p202-220.

[cxii] Jean ARROUS ,op cit. , p 205et s.

[cxiii] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit, p238-252.

[cxiv] Jean ARROUS ,op cit. , p 212 et suite.

[cxv] Idem, p 214.

[cxvi] هاري جونسون (1923–1977) اقتصادي كندي مثل شخصية لافتة في الاقتصاد ، لعب جونسون دورا رائدا في تطوير وتوسيع نطاق نموذج هكشر-أولين التجارة الدولية، وكتب مقالات أساسية على ميزان المدفوعات وضعت في وقت لاحق المقاربة النقدية لميزان المدفوعات نشر جونسون العديد من الأعمال في نظرية الاقتصاد الدولي و النقدي من بين مؤلفاته "Optimum Tariffs and Retaliation" و "British "The Keynesian Revolution and the Monetarist Counter-revolution." ; Monetary Statistics ".

[cxvii] H. JOHNSON. Money Trade and Economy Growth ، (London، oxford University Presse، 1964)، p 75.

[cxviii] يمكن تعريف مرونة الطلب على أنها هي مقياس لمدى تأثير الكمية المطلوبة (من البضائع) على التغيير الذي يتم في عامل مهمة الطلب، أو هي استجابة الكمية للسعر .. ويمكن أن توجد قيمة المرونة في نقطة على منحنى الطلب ويمكن أيضا أن تحدد قيمتها في قطاع معين على المنحنى وتعرف الأولى بالمرونة السعرية للطلب في نقطة Point Price Elasticity of Demand وتعرف الثانية بالمرونة السعرية المتقاطعة للطلب Demand Cross Price Elasticity of، إذا كان التغير القليل في ثمن سلعة ينشأ عنه تغيير كبير في الكميات المطلوبة منها، يقال (في هذه الحالة) إن الطلب لهذه السلعة مرنا، ويكون الطلب مرنا في الأجل القصير إذا كانت هناك كميات كبيرة مخزونة من السلعة تعرض في السوق أو تسحب منه حسب ارتفاع أو انخفاض الثمن ويكون هذا بالنسبة للسلع غير القابلة للتلف التي يمكن الاحتفاظ بها إلى حين ارتفاع مستوى الأسعار،أما السلع التي يتعذر خزنها لمدد طويلة فيتصف طلبها بعدم المرونة.

[cxix] "تشارلي" كندلبيرغر (1910-2003) هو مؤرخ اقتصادي أميركي ومتخصص في الاقتصاد الدولي ، من أشهر مؤلفاته التاريخ العالمي للمضاربة المالية "A History of Financial Crises" .

[cxx] C, KINDELBERGER, P. LINDERT , Economie Internationale, E[dt] Economica, PARIS , 1981, p. 196.

[cxxi] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2002-2003، ص 80.

[cxxii] بتعبير "مايير MEIER "عن عبد الرشيد بن ديب: مرجع سابق ،ص81.

G. MEIER, International Trade and Development. New York 1963. p 157.

[cxxiii] أنظر: عبد الرشيد بن ديب، المرجع السابق ،ص81.

[cxxiv] المرجع نفسه ،ص81.

[cxxv] راؤول بريبيش R. PREBICH (1901-1986) اقتصادي أرجنتيني ، شغل منصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في نهاية الأربعينيات من القرن (20 م) تنطلق الدراسة التي نشرها في الأمم المتحدة عام (1949) حول تطور التجارة بين الدول المتخلفة والدول الصناعية المتطورة في الفترة (1938–1976) و التي تبين تطور معدلات التبادل انطلاقا من أسعار التصدير و الاستيراد للسلع الأساسية أي : المواد الأولية للبلدان المتخلفة و السلع المصنعة للبلدان المتطورة .

يلاحظ بريبيش خلال هذه الفترة أن الدول المختلفة عرفت تدهورا في أسعار منتجاتها المصدرة(المادة الأولية) بينما ارتفعت أسعار السلع التي تستوردها من البلدان المتطورة ومن المفروض أن يحدث العكس نظرا لارتفاع إنتاجية العمل بفعل التطور التكنولوجي الذي من المفروض أن يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصنعة ومقابل ذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية المصدرة من طرف دول الهامش (الأطراف) وذلك راجع إلى:

– زيادة الدخل : الذي يؤدي إلى رفع الطلب على الواردات في دول الجنوب أكبر من بلدان الشمال و بالتالي زيادة أسعار وارداتها مقابل صادراتها مؤدية لخفض نسبة التبادل التجاري.

- التقدم التقني في بلدان المركز يميل إلى تقليل الطلب على صادرات بلدان الأطراف ، بينما التقدم التقني في بلدان الأطراف يميل إلى زيادة الطلب على صادرات بلدان المركز.هذا الموقف يدعمه مفكر اقتصادي هو سينجر الذي يرى أن المركز يعمل على احتكار التكنولوجيا و الاستفادة من مكتسباتها في حين تعمل البلدان النامية على نقل خيراتها للبلدان المصنعة.

[cxxvi] و لقد ظهرت دراسة للمفكر في هذا المجال وهي:

- R. PREBICH, Commercial Policy in Underdeveloped Countries, American Economic Review, papers and proceeding, May 1954.

[cxxvii] جون إدلمان سيبرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1987، ص 153.

[cxxviii] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[cxxix] كارل هاينريش ماركس Karl HEINRICH MARX،(1818–1883)كان فيلسوف و عالم اقتصاد سياسي ألماني و مؤرخ و منظر سياسي صاحب النظرية الماركسية، قام بتأليف العديد من المؤلفات إلا أن نظريته المتعلقة **بالرأسمالية** وتعارضها مع مبدأ اجور العمال هو ما أكسبه شهرة عالمية من خلال اعتماد عدة مكتسبات نظرية:

الفلسفة الألمانية وبخاصة فلسفة هيجل (1770-1891) التي استخلص منها فكرة جدلية التاريخ الكوني الذي تهيمن عليه التناقضات التي تقوده نحو مآل نهائي.

الاقتصاد السياسي الإنجليزي الذي يشكل كل من آدم سميث (1723–1790) ود. ريكاردو (1772–1823) ومالتوس (1770–1834) أبرز وجوهه.المؤرخون الفرنسيون الذين حللوا المجتمع بحدود صراع الطبقات الاجتماعية.

[cxxx] معدل الربح = فائض القيمة / (الرأسمال الثابت + الرأسمال المتغير)

بزيادة التراكم الرأسمالي، يزيد معامل التركيب العضوي لرأس المال مما يؤدي إلى انخفاض معدل الربح ، وللحفاظ على الأرباح يلجأ الرأسمالي إلى رفع معدل الاستغلال من خلال زيادة فائض القيمة.

[cxxxi] معدل الاستغلال = فائض القيمة / رأس المال المتغير، فائض القيمة = ثمن السلعة / تكلفة إنتاجها.

التركيب العضوي لرأس المال = رأس المال الثابت / رأس المال المتغير. (رأس المال المتغير هو ما يقدم للعامل مقابل عمله، أما رأس المال الثابت فيتمثل في العتاد والبنايات والمواد الخام وغيرها من المعدات).

[cxxxii] أغيري إمانويل (1911-2001) هو اقتصادي من أصل يوناني أفكاره مستوحاة من الفكر الماركسي من أهم إصداراته:

- L'échange Inégal – Essai sur Les Antagonismes dans les Rapports Internationaux, Paris, éd Maspero, 1978.

[cxxxiii] أغيري إمانويل في كتابه "التبادل الغير متكافئ " الذي نشره في 1969 يعارض النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية ويرى أنه:

– يجب التخلي عن الفرضية التي تعتبر عوامل الإنتاج ثابتة في التبادل الدولي، فهذه الفرضية أصبحت غير صالحة.

– يجب تبني نظرية القيمة الدولية إذ أن أسعار السلع محل التبادل على المستوى الدولي تميل إلى التوحد للتساوي بفعل المنافسة الدولية في حين أن الأجور تبقى متباينة و هذا بسبب تنقل اليد العاملة بسرعة أقل من سرعة انتقال رؤوس الأموال لهذا تبقى تكاليف الأجور متباينة من بلد لآخر و بالتالي يصبح التبادل اللامتكافئ ، إمانويل يستنتج أنه عبر التجارة الدولية تتم عملية استغلال بلدان الجنوب من طرف بلدان الشمال.

[cxxxiv] رمزي زكي ، الاعتماد على الذات، دار الشباب، الكويت، 1986، ص 87.

[cxxxv] سمير أمين مفكر واقتصادي مصري ولد عام 1931 وهو من أهم أعلام مدرسة التبعية وهو من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية، قدم مجموعة من القراءات لعدد من القضايا الأساسية، مثل العلاقة بين المركز والأطراف، التبعية والعوالم الأربعة، ومحاولة لتجديد قراءة المادية التاريخية وأنماط الإنتاج ومن مؤلفاته: التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة سنة 1974، التطور اللامتكافئ 1974،المغرب العربي المعاصر1981،الاقتصاد العربي المعاصر 1984 و غيرها.

[cxxxvi] Bernard GUILLOCHON, Théories de l'Echange International, E[dt] P U F, France 1976 , p 187.

[cxxxvii] Bernard GUILLOCHON, op cit, p 187.

[cxxxviii] صدرت للمؤرخ دراسة حول الموضوع وهي:

– جون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798 – 1882، ترجمة د/ عبد العظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1976.

[cxxxix] للمزيد من الإطلاع حول الموضوع انظر:

- Abdellatif BENACHENHOU: Formation Du Sous-développement En Algérie, O.P.U. ALGER 1976, p.p 236-240.

المراجع:

باللغة العربية:

1- أحمد الأشقر(2002)، الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان

2- توفيق ابراهيم أيوب (2001)، عبد الكريم النخالة و آخرون، الاقتصاد، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر.

3- جهينة سلطان عيسى و آخرون (1999)، علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى.

4- جون إدلمان سيبرو(1987)، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز الكتب الأردني، الأردن.

5- حسين عمر(1988)، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة.

6- حسين عمر(2000)، الاستثمار و العولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

7- رمزي زكي (1986)، الاعتماد على الذات، دار الشباب، الكويت.

8- صبحي محمد قنوص (1999)، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة .

9- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى(1998) ، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدّولي، الإسكندرية، بدون ناشر.

10- عبد القادر محمد عبد القادر عطية (1999)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

11- عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية .

12- فايز إبراهيم الحبيب (1985)، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود.

13- كمال بكري (1986)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.

14-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف (2000)، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية.

15- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الشهاب الجامعة، الإسكندرية، 1996

16- محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد(1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر

17- مدحت القريشي (2007)،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.

الاطروحات

18- صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والتسيير جامعة الجزائر، 2006-2005

19- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2002-2003

باللغة الأجنبية:

1- A.H. MANNELL, Infrastructure Investment and Economic Growth, Journal of Economic Perspective, Vol.6, N.04, 1992, p189-198.

2- Abdellatif BENACHENHOU: Formation Du Sous-développement En Algérie, O.P.U. ALGER 1976

3- Agnes Bénassy et autres, Politique économique, De boeck, Paris, 2009,

4- Bernard BRET(2002) , Le Tiers Monde, Croissance, Développement, Inégalité, Collection Histege, Paris.

5- Bernard GUILLOCHON, Théories de l'Echange International, E^{dt} P U F, France 1976

6- C, KINDELBERGER, P. LINDERT , Economie Internationale, E^{dt} Economica, PARIS , 1981

7- C.GRANGER, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods ,Econometrica ,Econometric Society, vol. 37(3), July ,1969, p 424-438.

8- D.A. ASCHAUER, Fiscal Policy and Aggregate Demand, American Economic Review, Vol.75, N.01, 1985,p117-127.

9- D.R.AVILA, R.STRAUCH, Public Finance and Long Term Growth in Europe Evidence from Panel Data Analysis, Working Paper , European Central Bank, Frankfurt, N.246, 2003,p 135-154.

10- David ROMER (1997), Macroéconomie Approfondie, Traduit par Fabrice Mazerolle, Edi Science International, Paris .

11- Debraj RAY (1998), Developement Economics, Princeton University Press, New Jersey .

12- E.D. HOLTZ, Private Output Government Capital and The Infrastructure Crisis, Working Paper , Colombia Department of Economic , N.394,1988,p 190.
13- Eric BOSSERELLE (1994) , Croissance et Fluctuations, Editions Dalloz, Paris.
14- Gilbert Abraham FROIS (1986) , Eléments de Dynamique Economique (Fluctuation et Croissance), Edition Dalloz, Paris.
15- Gilbert Abraham FROIS (1991) , Dynamique Economique, Edition Dalloz, 7 édition, Paris.
16- Isabelle Cadoret, Econométrie appliquée(Méthodes-Applications-Corrigés), 2édition, Edition De Boeck Université, Belgique
17- J. LOIZIDES, G. VAMVOUKAS, Government Expenditure and Economic Growth : Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economic, Vol.08, N01, 2005,p125-152.
18- J.PHARTIN(1992) , Histoire et Analyse Economique De La Révolution Industrielle Au Système De l'Economique Monde, Édition Ellipse, Paris.
19- J.S.ANDRADE, M.A.S.DUARTE & C.BERTHOMIEU, Le Rôle de la Consommation Publique dans La Croissance : Le Cas Des Pays De L'union Européenne, Etude De Geme, Université De Coimbra, Portugal, N.05, 2005, p15.
20- Jacques BRASSEUL(1993) , Introduction à l'Economie Du Développement, Armond Colin Edition, Paris.
21- Jacques LECAILLON(1972) , La Croissance Economique, Edition Cujas, Paris.
22- Jean ARROUS(1999) , Les Théories De La Croissance, Editions du Seuil, Paris.
23- Jean RIVOIRE(1994) , L'Economie de Marché, Ed Dahleb, Alger.

24- K.H .GHALI, Government Size and Economic Growth: Evidence from Multivariate Cointegration Analysis, Applied Economic, Vol.31, 1998, p975-987.

25- Louis LEGNANCE(1980) , La Croissance Economique, Presses Universitaires de France.

26- P. LIAU, F.RENVERSEZ, Stratégies De Financement Des Soldes Budgétaires, Economica, Paris ,1988,p 303.

27- R.J, BARRO, Are Government Bonds Net Wealth, Journal of Political Economy, Vol.82, N.06, 1974, p1095.

28- R.J .BARRO, Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, Vol.98, N.05,1990, p 103-125.

29- R.VEDDER&L.GALLAWAY (1998), Government Size and Economic Growth, Discussion Paper, Joint Economic Committee, Washington D.C.

30- Régis BENICHI& Marc NOUSCHI(1990) , La Croissance aux XIXème et XXème siècles, Edition Marketing ,2éme Edition, Paris.

31- Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN (1996), La Croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazerolle, Edi Science International, Paris.